طلال أبوغزاله العالمية

TAG.Global

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

عضو في طلال أبوغزاله فاونديشن

مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

دليل المحاسبين المهنيين – المنطقة العربية

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

دليل المحاسبين المهنيين

المنطقة العربية

تم اعداد هذا الدليل بشكل مشترك بين كل من طلال ابوغزاله العالمية (TAG.Global) والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، تم اخذ العناية المهنية اللازمة والمعقولة في اعداد هذا الدليل، ولكنها تشمل معلومات موجزة، وبالتالي فهي مخصصة للإرشادات العامة فقط، إن هذا الدليل لا يُعدل ولا يبُطل وليس الهدف منه أن يكون بديلاً لقراءة القوانين والأنظمة والتوجيهات الصادرة عن الجهات الرسمية والمعتمدة في كل دولة عربية وكذلك الأمم المتحدة.

على القارئ استخدام حكمه المهني والوقائع والظروف التي تنطوي على كل حالة بشكل فردي، ولا ينبغي تفسير المعلومات الواردة في هذا الدليل على أنها قانونية، وعليه طلب المشورة القانونية او الاتصال بمسؤول مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقتك للحصول على المشورة والمساعدة القانونية.

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة ترجمة أي جزء من هذا الدليل أو إعادة طباعته أو نسخه أو إستخدامه بأية شكل من الأشكال جميعها أو بعضها أو بإستخدام أية وسائل إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها من الوسائل المعروفة في الوقت الراهن أو التي سيتم اختراعها فيما بعد، بما في ذلك التصوير والتسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات وإسترجاعها دون إذن خطي مسبق من طلال ابوغزاله العالمية (TAG. Global) والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA).

إخلاء المسؤولية : لا يتحمل كل من طلال ابوغزاله العالمية (TAG. Global) والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)، مسؤولية أية خسارة تحدث لأي من الأشخاص الذين يتصرفون أو يمتنعون عن التصرف بالإعتماد على المادة الواردة في هذا المنشور، سواءً كانت الخسارة ناجمة عن الإهمال أو خلاف ذلك.

إن النص المعتمد لدليل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، هو النص الذي أعد بشكل مشترك بين كل من طلال ابوغزاله العالمية (TAG.Global) والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA)باللغة العربية، وتم ترجمته الى اللغة الإنجليزية.

العنوان الأصلي – دليل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب نسخة عام ٢٠٢٣ – *ISBN : ٤-٩-٨٦٩٦-٩٩٥٧-٩٧٨*

Original title: Anti Money Laundering and Counter Financing of Terrorism 2023 Edition, ISBN:978-9957-8696-9-4

ويمكن تنزيل نسخة من هذه الدليل مجاناً من الموقع الالكتروني

https://www.tagorg.com / https://www.iascasociety.org

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ٢٠٢٣/١/٤٢٣

ISBN: ٩٧٨-٩٩٥٧-٨٦٩٦-٩-٤

الرجاء إرسال المطبوعات والقضايا المتعلقة بحقوق التأليف إلى:-

TAG.Global
طلال ابوغزاله العالمية
Talal Abu-Ghazaleh Global
quality.control@tagi.com

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
info@iascasociety.org

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2023/1/423)

345.5650231
المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين
دليل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: إرشادات للمحاسبين في المنطقة العربية/ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، طلال ابوغزاله العالمية.– عمان: المُعدان، ٢٠٢٣
( ) ص.
ر.إ.:**2023/1/423**
الواصفات: الالتزامات (قانون)//المحاسبون//غسيل الأموال/الإرهاب//القانون الجنائي/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

مقدمة

غسيل الأموال هو عملية "إضفاء الشرعية" على عوائد الجريمة من خلال تسريب تلك العوائد إلى المعاملات الاقتصادية المعتادة لإخفاء مصادرها غير المشروعة. وقد عرفَّت مجموعة العمل المالي (FATF) "غسيل الأموال" بأنه معالجة عوائد الجريمة لإخفاء مصادرها غير المشروعة لإضفاء الصفة الشرعية على المكاسب غير المشروعة الناجمة عن الجرائم.

لا توجد إحصاءات دقيقة تحدد مبالغ الأموال التي خضعت لعمليات غسيل الأموال على مستوى العالم. وقد أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٢١ تقديراً بأن تلك الأموال تتراوح من ٢-٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو ٨٠٠ مليار دولاراً أمريكي- بما يعادل ٢ تريليون دولار أمريكي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

كان غسيل الأموال قاصراً على المؤسسات المالية بشكل أساسي وكان ينفذ من خلال سوء استغلال القطاعين المالي والمصرفي لإخفاء الطبيعة الإجرامية لبعض الأموال والتستر عليها. ومع ذلك، توسعت هذه الظاهرة لتشمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة (بما في ذلك المهن القانونية مثل المحاسبين والمحامين ومقدمي خدمات الائتمان وخدمات الشركات) والتي يتم استغلالها لنفس الغرض. أدى ذلك لدفع مجموعة العمل المالي، في عام ٢٠٠٣، إلى توسيع مجال توصياتها بخصوص مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل بعض الأعمال والمهن غير المالية، وتحديد التزام أصحاب تلك المهن بمتطلبات مكافحة هذه العمليات. لم يكن هذا التخطيط أو التوسع عاماً، بل كان قاصراً على بعض الأعمال التي ينفذها هؤلاء المهنيون، والتي تتضمن مخاطر متعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتكمن المخاطر المتعلقة بالمحاسبين في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتبارهم مهنيين مستقلين، في إمكانية استغلال هذه المهنة للتستر على هوية الملاك المنتفعين، أو التورط في معاملات مالية أو تقديم خدمات قد تساعد على إخفاء عوائد الأعمال الإجرامية للتستر على مصادرها غير المشروعة.

وبشكل عام، جرّمت الدول غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفرضت عقوبات على الجناة بسبب المخاطر البالغة المرتبطة بتللك العمليات. ومع ذلك، وللمواجهة الشاملة لغسيل الأموال، لا بد من اتباع نهج وقائي إلى جانب النهج الجنائي الرادع. بحيث يتم وضع واجبات ومسؤوليات على المؤسسات المالية وعلى أصحاب الأعمال والمهن غير المالية المحددة (بما في ذلك المحاسبين) للالتزام بها للحد من عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو اكتشافها، أو للتعرف على الجناة. ويتطلب نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التكامل بين النهجين الوقائي والرادع.

ورغم أن الدول العربية قد أدرجت المحاسبين ضمن نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بها وذلك استجابة لتوصيات مجموعة العمل المالي، فلا يزال هناك حاجة لوجود إرشادات مُحدثَّة في هذا الشأن موجهة للمحاسبين في المنطقة العربية بأكملها.

ولإعداد هذا الدليل، تمت مراجعة الكثير من الارشادات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المعني بالمحاسبين في مناطق ونقابات متنوعة في الدول المتقدمة والنامية في عدة قارات.

والغرض الرئيسي من دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ("الإرشادات") توفير إرشادات للمحاسبين المعنيون بتقديم خدمات تخضع لتشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة العربية.

وقد شملت هذه الإرشادات جميع المفاهيم والإجراءات التي على المحاسبين الإلمام بها لتمكينهم من مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنها؛ تعريف غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كيفية تنفيذ النهج القائم على المخاطر، كيفية تنفيذ إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء، كيفية الإبلاغ عن الأعمال المشبوهة، الجهات التي يرفع لها تقارير المحاسبون، وكيفية حفظ السجلات وتقديم التدريب والتوعية.

هذه الإرشادات تتبع الخطوط العريضة لإرشادات مجموعة العمل المالي بخصوص النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة، وتستوفي متطلبات توصيات (FATF 40) المتعلقة بالتزامات مهنة المحاسبة "متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب"، وتعد هذه الإرشادات الأحدث والأكثر تطوراً المطبقة في الدول المتقدمة.

تستهدف هذه الإرشادات جميع العاملين في التدقيق أو المحاسبة أو الاستشارات الضريبية أو الائتمان وخدمات الشركات في المنطقة العربية، وقد اعتمدها المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) وسيُخضعها للتحديث المستمر.

توضح هذه الإرشادات مسؤوليات المحاسب عن مكافحة غسيل الأموال، والتي تشمل: إعداد إطار لتقييم المخاطر والحفاظ على تنفيذها، التحقق من وجود سياسات ملائمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن تحديثها وتطبيقها بكفاءة وباستمرار؛ إسداء المشورة للإدارة العليا قبل التوصل لقرار نهائي بخصوص التعامل مع العملاء الجدد مرتفعي الخطورة؛ متابعة سياسات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بغرض الامتثال للالتزامات التي تفرضها تلك السياسات؛ إسداء المشورة للهيئة الإدارية بخصوص الإجراءات التي ستتخذ؛ إعداد تقرير سنوي بالأعمال؛ وإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية الوطنية بالمعاملات المشتبه بها؛ والإشراف على التدريب الداخلي على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى التوعية بهذا الشأن.

يُسهل المحاسبون المعاملات الحيوية التي تدعم الاقتصاد. ولذلك فإن دورهم بالغ الأهمية في ضمان عدم استخدام خدماتهم في دعم الأغراض الإجرامية. من خلال العمل بنزاهة والالتزام بالقانون وعدم التورط في الأعمال الإجرامية. وبالنسبة لشركات المحاسبة والممارسون الفرديون، فإن الإخفاق في الامتثال للوائح مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب قد يسفر عن عواقب وخيمة؛ تتراوح بين الغرامات وإجراءات التقاضي وقد تصل إلى الأحكام بالسجن في دول معينة.

يخضع المحاسبون لمعايير مجموعة العمل المالي وتدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب الطبيعة المالية والاستشارية لعملهم، قد تتاح لهم فرصة أكبر لمصادفة غاسلي الأموال أو التعامل مع الأموال غير المشروعة الناجمة عن غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب. وقد يستفيد المتورطون في هذه الأعمال من دعم المحاسبين دون إدراك المحاسبين لذلك. بعبارة أخرى، يمكن استغلال خبرة المحاسبين في إخفاء المعاملات غير المشروعة، وإظهارها كما لو كانت مشروعة - ولذا يستهدف مرتكبو الجرائم المالية قطاع المحاسبة.

توجد ثلاثة مؤشرات رئيسية على المحاسبين التنبه لها (١) تصرف عميل قديم بشكل غريب، أو في حال تقدمه بطلبات غير معهودة. (٢) إذا طلب منك العميل تنفيذ ترتيبات مالية لا تبدو معقولة من الناحية التجارية. (٣) إذا طلب منك العميل تقديم خدمات خارجة عن نطاق عملك، مع إعادة تكرار هذا الطلب في مناسبات متعددة.

بإمكان شركات المحاسبة (بداية من الشركات الفردية ووصولاً للشركات الكبرى) وكذلك العاملين فيها، المساهمة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولذا، ومن الضروري أن تتعرف الشركات والعاملين فيها على مخاطر وجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى دورها في الإبلاغ عن الأعمال المشتبه فيها أو الفعلية في هذا الشأن. وتلعب الشركات أيضاً دوراً في مكافحة تمويل انتشار التسلح، إلا أن هذا الدور يقتصر على العقوبات المالية المستهدفة بموجب تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ونحث المحاسبين وغيرهم من المهنيين على فهم مخاطر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات والمجالات الأوسع نطاقاً. وبالنظر لتلك المخاطر، ولتوصيات مجموعة العمل المالي، اختارت الحكومات إشراك المهنيين، في الجهود المتظافرة لردع واكتشاف تلك الجرائم. فكلما زاد عدد المراقبين لرصد المؤشرات (أو علامات الخطر) التي تدلل على

هذه الأنواع من الجرائم، زادت صعوبة الاستفادة من الأعمال الإجرامية. وبتوسيع نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل المهنيين، تستهدف الحكومات تمكينهم بصورة أفضل من حماية أنفسهم من العملاء المتورطين في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ونوصي أيضاً الدول التي تعد قوائم التحقق الخاصة بها بأن تساعد المحاسبين على الامتثال لقواعد ولوائح مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية والدولية على حدٍ سواء، وأكثرها أهمية على الإطلاق: قوائم التحقق التي تساعد المحاسبين على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها والمرتبطة بقطاعاتهم وعملائهم ودوائر الاختصاص التي يعملون بها، بالإضافة إلى قوائم التحقق لمساعدة المحاسبين على تطبيق إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء بشكل مناسب.

اعتمد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين هذه الإرشادات. وبناءً عليه، يمكن أن يساعد محتواها المحاسبين على الامتثال لالتزاماتهم التي تفرضها قوانين وتشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية، بالإضافة للوائح وإرشادات مجموعة العمل المالي بهذا الشأن، وذلك لمنع عمليات غسيل الأموال والتعرف عليها والإبلاغ عنها. ومع ذلك، على المحاكم اللجوء للقوانين واللوائح المحلية واللوائح الدولية للمساعدة في اتخاذ قرار بشأن ارتكاب إحدى الشركات التي تخضع لتلك القوانين واللوائح مخالفة من عدمها.

وإنه لمن دواعي سروري أننا حصلنا على دعم مجموعة من الأشخاص المهنيين والمتخصصين، الذين ساهمو في اطلاق هذا الدليل، بداية من الدكتور عدلي قندح الخبير والمستشار الإقتصادي والمالي على مساعدته في إعداد هذا الدليل، كذلك الأستاذ حازم فرح، مدير رقابة الجودة في مجموعة طلال ابوغزاله العالمية على مراجعته لهذا الدليل، والأستاذ سالم العوري المدير التنفيذي للمجمع الدولي على جهوده في إنجاح هذا الإنجاز.

طلال توفيق أبوغزاله

طلال أبوغزاله

ولد سعادة الدكتور طلال أبوغزاله في يافا بفلسطين في ٢٢ أبريل ١٩٣٨ وهو المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة طلال أبوغزاله العالمية وقد تأسست المجموعة عام ١٩٧٢ وهي مؤسسة مهنية في أكثر من ١٠٠ مكتبا و١٥٠ مكتب تمثيل حول العالم إلى جانب اتفاقيات تحالف إستراتيجية غير حصرية مع شبكات وشركات مختلفة ومتنوعة، للسيد أبو غزاله اهتمامات وإسهامات واسعة في مجال الخدمات المهنية والملكية الفكري.,ة والتعليم والاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا المعلومات.

كما أنه رئيس ومؤسس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين والذي أنشئ كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية عام ١٩٨٤ في مدينة لندن- المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٩٤ تحت اسم "المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين."

ترسخ المجمع بفضل ما قدمه ويقدمه لمهنة المحاسبة والتدقيق كهيئة مهنية عربية دولية، وأصبح مقصد خريجي كليات المحاسبة والتجارة والإقتصاد من الجامعات وممارسي المهنة من المحاسبين العرب للتزود بالمعرفة، وتعزيز قدراتهم العلمية والمهنية طالبين التأهيل المتقدم من خلال الحصول على شهادات المجمع، هذه الشهادات التي تؤهلهم لمزاولة المهنة في العديد من البلدان العربية.

فضلاً عن ذلك فان شهادات المجمع تتمتع بالبعد العلمي والمهني الدولي من خلال مستوى المناهج الدراسية والمراجعة العلمية وأسلوب إدارة الإمتحانات وأعمال وانجازات المجمع على مدى الثلاثين عاما الماضية بوضع معايير الرقابة على مستوى أداء المحاسبين والأعضاء في الجمعيات والهيئات والمنظمات المهنية ذات العضوية في الإتحاد الدولي للمحاسبين بما يضمن حسن أدائهم وتقيدهم بالمعايير والممارسات الدولية ذات العلاقة.

كما ان للمجمع دور مهم وأساسي وإنفراد حصري كجهة عربية وحيدة مكلفة بترجمة كل ما يصدر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمؤسسة الأمريكية جون وايلي من معايير التدقيق والقطاع العام والتطبيقات العملية عليهما إلى اللغة العربية، كذلك طباعة ونشر وتوزيع كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

جدول المحتويات

	رقم الصفحة
مقدمة	
ملخص	١
القسم (الأول) عن هذا الدليل	
١. الهدف من هذا الدليل؟	٥
٢. لماذا يتوجب على المحاسبين الامتثال لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؟	٥
٣. الوضع القانوني لهذا الدليل؟	٦
القسم (الثاني) معلومات أساسية	
١. مجموعة العمل المالي (FATF)	٨
٢. التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (40-FATF)	٨
٣. مجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-FATF)	٩
٤. غسيل الأموال	٩
٥. كيفية تنفيذ عمليات غسيل الأموال	١١
٦. طرق غسيل الأموال	١٢
٧. أسباب مكافحة غسيل الأموال	١٤
٨. تمويل الإرهاب	١٥
٩. الفرق بين غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	١٥
١٠. قواعد السلوك المهني الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين	١٥
١١. القوانين المحلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المنطبقة على المحاسبين المهنيين	١٦
١٢. توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المنطبقة على المحاسبين	١٦
القسم (الثالث) الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (النهج القائم على المخاطر)	
١. المخاطر التي يتعرض لها المحاسبون والمتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب	١٩
٢. تطبيق النهج القائم على المخاطر	٢٠
٣. الأساس المنطقي للنهج القائم على المخاطر	٢٠
٤. إعداد برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	٢١
٥. إعداد قائمة تحقق لمساعدة المحاسبين على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها	٢٣
٦. إرشادات للمشرفين	٢٣
القسم (الرابع) الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء	
١. إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء	٢٦
٢. الحالات المطلوب فيها تطبيق إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء؟	٢٨
٣. حفظ سجلات إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء	٢٨
٤. الاستعانة بأطراف ثالثة في إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء	٢٨
٥. كيفة تنفيذ إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء؟	٢٩
٦. إجراءات العناية اللازمة المعززة	٢٩
٧. إجراءات العناية اللازمة المبسطة تجاه العملاء	٣٠

٨. إعداد قائمة تحقق لمساعدة المحاسبين على تطبيق إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء ٣١
٩. المتابعة المستمرة ٣١
القسم (الخامس) الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
الإبلاغ عن الأعمال المشتبه فيها
١. نظام الإبلاغ ٣٤
٢. ما الذي يتوجب الإبلاغ عنه ومتى؟ ٣٥
٣. الإبلاغ الداخلي ٣٦
٤. الحالات التي على المحاسبين فيها رفع تقرير الأنشطة/ المعاملات المشبوهة إلى الجهة التنظيمية مباشرة؟ ٣٦
٥. تصعيد مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال للوكالة المحلية لمكافحة الجريمة ٣٧
٦. المعلومات التي ينبغي أن تدرج في التقارير الخارجية للأنشطة المشبوهة؟ ٣٨
٧. السرية ٣٨
٨. توثيق قرارات الإبلاغ
القسم (السادس) الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
حفظ السجلات
١. مدة الاحتفاظ بالسجلات؟ ٤٠
٢. مكان حفظ السجلات؟ ٤٠
٣. ما الذي تحتاجه المنشآت والمتعلق بترتيبات الأطراف الثالثة؟ ٤١
٤. ما هي المتطلبات المتعلقة بالتخلص من البيانات الشخصية؟ ٤١
القسم (السابع) الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب
التدريب والتوعية
١. من الذي يجب تدريبه ومن المسؤول عنه؟ ٤٣
٢. طرق التدريب ومحتويات البرنامج التدريبي ؟ ٤٣
٣. المدة اللازمة للتدريب؟ ٤٤
الملاحق ٤٥
المراجع ٥١

ملخص

(١) كيف تعرف أنك مقيد بقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

الشكل (١) أدناه يقدم طريقة سريعة للتحقق مما إذا كنت مقيد بقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

هل أنا مقيد بقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بصفتي من أصحاب الأعمال والمهن غير المالية المحددة؟ (الشكل ١)

هل تعمل في مجال المحاسبة؟

نعم

هل تقوم بأي من المهام التالية في مسار العمل المعتاد؟

شراء وبيع العقارات أو المحلات التجارية

أو

إدارة أموال العملاء أو أوراقهم المالية أو أصول أخرى

أو

إدارة الحسابات المصرفية أو المدخرات البريدية أو الاستثمارات أو حسابات الأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية والدولية

أو

تنظيم المساهمات لأغراض إنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها

أو

إنشاء أو تشغيل أو إدارة أشخاص أو ترتيبات اعتبارية، وشراء وبيع المنشآت التجارية

نعم

أنت مقيد بقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وعليك الامتثال لهذا القانون

(٢) ماذا عليك أن تفعل لتمتثل للقانون

الخطوة الأولى: ضع برنامجاً للامتثال

قم بتحديد مسؤول امتثال

على المنشآت المبلغة أن تعين مسؤولاً للامتثال والذي سيتحمل مسؤولية إدارة برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب واتباعه. لا بد من تعيين موظف في هذا المنصب على أن يعمل تحت إشراف الإدارة العليا. وفي حالة الممارسات الفردية، من المتوقع أن يكون الممارس الفردي هو مسؤول الامثال، وفي حال عدم التمكن من ذلك، لا بد من تعيين موظف خارجي في منصب مسؤول الامتثال.

قيّم المخاطر

يطلب من المنشآت المبلغة أن تجري تقييماً للمخاطر التي تتعرض لها أعمالها بسبب جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. لا بد أن يكون تقييم المخاطر مسجل كتابياً وأن يراعي المواد الإرشادية المعمول بها.

إعداد برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

يجب أن يعتمد برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على تقييم المخاطر المذكور أعلاه وأن يُسجل كتابياً، على أن يشمل البرنامج الإجراءات والسياسات والضوابط التي تضمن استيفاء جميع التزامات الامتثال بفاعلية وبالقدر الكافي وأن يراعي البرنامج المواد الإرشادية المعمول بها.

الخطوة الثانية: اتبع برنامج الامتثال الذي وضعته

نفذ إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء

لا بد أن تنفذ المنشآت المبلغة إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء عند إجراء المعاملات أو المهام المعتادة أو عند إنشاء علاقات تجارية مع عميل يطلب مساعدة في أعمال مقيدة بالقانون، أو في حال تقدم عميل حالي بهذا النوع من الطلبات (ما لم تكن المنشأة المبلغة قد حصلت على جميع تلك المعلومات بالفعل). توجد ثلاثة مستويات لإجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء والتي تحدد حسب ظروف كل حالة.

احتفظ بالسجلات

تحتفظ المنشآت المبلغة بسجلات بالمعاملات، وبالأعمال المشتبه فيها، وبمستندات إثبات هوية العملاء والأطراف الأخرى أو المنتفعين، وأي سجلات ذات علاقة قد تساعد المشرف في عمله. وتحتفظ المنشأة بالسجلات لخمس سنوات على الأقل.

إجراءات العناية اللازمة المستمرة تجاه العملاء والمراقبة المستمرة للحسابات

يطلب من المنشآت المعدة للتقارير أن تنفذ إجراءات العناية اللازمة المستمرة بخصوص العملاء بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للحسابات، وذلك لضمان الحفاظ على الدوام بالثقة في أن العلاقات التجارية والمعاملات المتعلقة بها متسقة مع ملف سمات المخاطر الخاص بالعميل، ومن إمكانية كشف أي نشاط مشتبه فيه في وقت مبكر.

راجع برنامج الامتثال الخاص بك

يتوقع المشرف من المنشآت المبلغة أن تجري مراجعة دورية لبرنامج الامتثال الخاص بها، وذلك لضمان أن البرنامج يشير إلى أي تغيرات في الأعمال أو إلى أي مخاطر جديدة في البيئة التشغيلية وأنه ملائم للغرض الذي أعد من أجله.

الخطوة الثالثة: بلّغ ودقق

قدم تقريراً سنوياً

على المنشآت المبلغة تقديم تقرير سنوي. لا بد أن يعد التقرير وفقاً للصيغة المنصوص عليها وأن يقدم للمشرف في الوقت الذي يحدده المشرف، على أن يراعي التقرير نتائج التدقيق وتداعياته وأي معلومات منصوص عليها في الأنظمة.

دقق تقييمك للمخاطر وبرنامج الامتثال الخاص بك دورياً

على المنشآت المبلغة أن تراجع دورياً تقييم المخاطر الخاص بها وبرنامج الامثال الذي وضعته على أن تخضعهما للتدقيق على يد شخص مستقل يتمتع بالمؤهلات المناسبة التي تمكنه من التدقيق. وقد يطلب المشرفون أيضاً أن ينفذ تدقيق عند الطلب بشكل مفاجئ.

أبلغ وحدة المعلومات المالية

عندما تحدد المنشآت المبلغة نشاطاً مشتبه فيه، فعليها إبلاغ وحدة المعلومات المالية، وعليها أيضاً أن تقدم التقارير المنصوص عليها والتي توضح المعاملات إلى تلك الوحدة إن لزم الأمر.

القسم الأول

عن هذا الدليل

١. الهدف من هذا الدليل؟

أُعد هذا الدليل للأغراض التالية:-

- مساعدة المحاسبين (بمن في ذلك المستشارين الضريبيين والعاملين في مجال الإعسار) على الامتثال لالتزاماتهم المفروضة عليهم بموجب قوانين وأنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية، ولقواعد وإرشادات مجموعة العمل المالي (FATF) بنفس الشأن، وذلك لمنع ممارسات غسيل الأموال وكشفها والإبلاغ عنها. الامتثال لما ورد في هذا الدليل سيضمن الامتثال للمتطلبات المهنية والقانونية ذات العلاقة.
- دعم الفهم العام للنهج القائم على المخاطر في مهنة المحاسبة، وفي المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي لها علاقة بالمحاسبين والهيئات المختصة والهيئات ذاتية التنظيم المسؤولة عن مراقبة امتثال المحاسبين لالتزامات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مساعدة الدول العربية والهيئات المختصة والمحاسبين على تصميم وتنفيذ النهج القائم على المخاطر ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بتقديم إرشادات وأمثلة على الممارسات الحالية، مع التركيز الخاص على تقديم المشورة للشركات الفردية والصغيرة.
- التعرف على الاختلافات في النهج القائم على المخاطر بالنسبة لمختلف أنواع المحاسبين الذين يقدمون خدمات متنوعة مثل التدقيق القانوني والخدمات المالية والاستشارات الضريبية والخدمات المتعلقة بالإعسار وغير ذلك.
- تحديد العناصر الرئيسية المتضمنة في تطبيق النهج القائم على المخاطر على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالمحاسبين.
- التأكيد على أن المؤسسات المالية التي تُشغّل محاسبين باعتبارهم عملاء عليها أن تحدد المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأن تقيم تلك المخاطر وتديرها فيما يتعلق بالمحاسبين والخدمات التي يقدمونها.
- مساعدة الدول العربية والهيئات المختصة والهيئات ذاتية التنظيم على تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) فيما يتعلق بالمحاسبين، خاصة التوصيات رقم ٢٢ و٢٣ و٢٨.
- دعم التنفيذ والإشراف الفعال على التدابير الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالتركيز على المخاطر وعلى التدابير الوقائية وتدابير التخفيف من حدة المخاطر.

٢. لماذا يتوجب على المحاسبين الامثال لقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؟

يخضع المحاسبون لمعايير مجموعة العمل المالي (FATF) وتدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لأنهم "حراس" النظام المالي. ونظراً للطبيعة المالية والاستشارية للعمل، قد يتعرض المحاسبون بشكل أكبر لمصادفة غاسلي الأموال أو التعامل مع الأموال غير المشروعة الناجمة عن غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب. وقد يستفيد المتورطون في هذه الأعمال من دعم المحاسبين دون إدراك المحاسبين لذلك بشكل كامل.

ومن المعروف أن شركات المحاسبة، بسبب دورها في عالم الأعمال، (بداية من الشركات الفردية ووصولاً إلى الشركات الكبرى)، والعاملين فيها، قد تتورط في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولذا، إنه من الأهمية بمكان أن تتعرف الشركات والعاملين فيها على مخاطر وجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى دورها في الإبلاغ عن تلك الممارسات

سواءً كانت فعلية أو مشتبه بها. وتلعب الشركات دوراً أيضاً في مكافحة تمويل انتشار التسلح، إلا أن هذا الدور قاصر على مؤسسات مالية معينة بموجب قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣. الوضع القانوني لهذا الدليل؟

هذا الدليل معتمد من المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA). وبناءً عليه، فإن محتوى هذا الدليل يمكن أن يساعد المحاسبين، وفقاً لما هو مذكور في النقطة ١ أعلاه، على الامتثال لالتزاماتهم المفروضة عليهم بموجب قوانين وأنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية، وقواعد وإرشادات مجموعة العمل المالي (FATF) بهذا الشأن، وذلك لمنع ممارسات غسيل الأموال وكشفها والإبلاغ عنها. ومع ذلك، لا بد من الرجوع للمحاكم والقوانين والنظم المحلية بالإضافة إلى النظم الدولية لمساعدتها في اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت إحدى الشركات التي تخضع لتلك القوانين واللوائح قد ارتكبت مخالفة من عدمها. هذا الدليل ليس شاملاً. وفي حالة اللبس، يرجى الحصول على مشورة أو سؤال الجهة المختصة بالإشراف على مكافحة غسيل الأموال في دائرة عملك. وفي حال الاستعانة بالجهة المشرفة على مكافحة غسيل الأموال لتحكم فيما إذا كان النشاط التجاري قد امتثل للمتطلبات المهنية الأخلاقية أو التنظيمية المطلوبة، فعلى الأرجح أن هذه الجهة ستتأثر بما إذا كان النشاط التجاري قد طبق أحكام القوانين والأنظمة المحلية والدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

القسم الثاني

معلومات أساسية

يقدم هذا القسم معلومات عن:-

١. مجموعة العمل المالي (FATF)

مجموعة العمل المالي (FATF) هي مجموعة عمل دولية أسست عام ١٩٨٩ بهدف إعداد معايير دولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وهي المجموعة المسؤولة عن مراقبة ممارسات غسيل الأموال على الصعيد العالمي. نشرت المجموعة ٤٠ توصية بخصوص تدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠١٢، وتحدث المجموعة هذه التوصيات باستمرار. لمزيد من المعلومات عن مجموعة العمل المالي (FATF)، يرجى زيارة الرابط التالي: http://www.fatf-gafi.org/

٢. التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF-40)

تقدم توصيات (FATF) الأربعون (بالإضافة إلى الإيضاحات المرفقة بها وقائمة المصطلحات) مجموعة كاملة من تدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتتناول نظام القانون الجنائي وإنفاذ القانون والتدابير الوقائية في المهن والأعمال المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وكذلك في مجال التعاون الدولي.

وقد أدرجت الدول العربية المحاسبين في نظم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب استجابة لتوصيات مجموعة العمل المالي.

والتوصيات التي وضعتها (FATF) والمعنية بالمحاسبين بشكل خاص هي تلك التوصيات التي تتناول الأعمال والمهن غير المالية المحددة. والتي تشمل:-

- الكازينوهات.
- الوكلاء العقاريين.
- المتداولين في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- مقدمي خدمات صناديق الائتمان والشركات.
- المحامين وكتاب العدل وغيرهم من القانونيين المهنيين المستقلين والمحاسبين – عند إعدادهم أو تنفيذهم لمعاملات مع العملاء تتضمن الأعمال التالية:-
  - شراء وبيع العقارات أو المحلات التجارية.
  - إدارة أموال العملاء أو أوراقهم المالية أو أصول أخرى.
  - إدارة الحسابات المصرفية، أو المدخرات البريدية أو الاستثمارات أو حسابات الأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية والدولية.
  - تنظيم المساهمات لأغراض إنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
  - إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص أو الترتيبات القانونية، وشراء وبيع منشآت الأعمال.

والتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) والمعمول بها بخصوص المحاسبين (وغيرهم من أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة) هي: -

- التوصية رقم ٢٢ (الأعمال والمهن غير المالية المحددة: إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء).
- التوصية رقم ٢٣ (الأعمال والمهن غير المالية المحددة: تدابير أخرى).
- التوصية رقم ٢٨ (تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة والإشراف عليها).

وتشمل التوصيا`ت الأخرى الصادرة عن (FATF) والتي لا تستهدف أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة بشكل محدد ولكنها تنطبق عليهم أيضاً ما يلي:

- التوصية رقم ١ (تقييم المخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر).
- التوصية رقم ٦ (العقوبات المالية الموجهة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب).
- التوصية رقم ٧ (العقوبات المالية الموجهة المتعلقة بانتشار التسلح).
- التوصية رقم ٣٥ (العقوبات).

لمزيد من المعلومات عن التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، يرجى زيارة الرابط (https://www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/?hf=10&b=0&s=desc(fatf_releasedate

٣. مجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (FATF-MENA)

قررت حكومات ١٤ دولة عربية، في يوم ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤، تأسيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا-FATF)، وذلك في الاجتماع الوزاري الافتتاحي الذي عقد في المنامة، البحرين. وفي الاجتماع، اتفق المشاركون على أن يكون مقر هذه الهيئة في مملكة البحرين.

وهذه المجموعة طوعية وتعاونية بطبيعتها وهي مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية، وقد أسست بالاتفاق بين حكومات أعضائها وهي ليست قائمة على أي اتفاقية دولية. تحدد هذه المجموعة الأعمال الخاصة بها، وكذلك لوائحها التنظيمية وقواعدها وإجراءاتها وتتعاون مع الهيئات الدولية، خاصة مجموعة العمل المالي (FATF)، لتحقيق أهدافها. لمزيد من المعلومات عن مجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا FATF-MENA، يرجى زيارة الرابط التالي: /https://www.menafatf.org

٤. غسيل الأموال

غسيل الأموال هو عملية "إضفاء الشرعية" على عوائد الجريمة من خلال تسريب تلك العوائد إلى المعاملات الاقتصادية المعتادة لإخفاء مصادرها غير المشروعة. وقد عرَّفت (FATF) "غسيل الأموال" بأنه معالجة عوائد الجريمة لإخفاء مصادرها غير المشروعة لإضفاء الصفة الشرعية على المكاسب غير المشروعة الناجمة عن الجرائم.

لا توجد إحصاءات دقيقة تحدد مبالغ الأموال التي خضعت لعمليات غسيل الأموال على مستوى العالم. وقد أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٢١ تقديراً عادة ما يشار إليه بأن تلك الأموال تتراوح بين حوالي ٢-٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو ٨٠٠ مليار دولاراً- ما يعادل ٢ تريليون دولار بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. من الصعب تقدير عمليات حساب الأموال، لأنها بطبيعتها أعمال لا يفصح عنها إلا إذا اكتشفت. ومع ذلك، فإنها تتزايد عالمياً، مع محاولات المجرمين المستمرة لغسل الأموال حيث تضعف الضوابط، عادة في أماكن بعيدة عن مصدر الأموال. ونظراً للطبيعة السرية لعمليات غسيل الأموال، يصعب تقدير إجمالي مبالغ الأموال التي تدخل في هذه الدائرة. وفي أوروبا، يقدر "اليوروبول" قيمة المعاملات المشتبه فيها بمئات المليارات من اليورو – بما يعادل ١,٣% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي في عام ٢٠٢١.

يمكن تتبع عمليات غسيل الأموال من خلال سلسلة من المراحل. المرحلة الأولية هي الإيداع، وفيها تدخل العوائد غير القانونية إلى النظام المالي، وعادة ما تكون مقسمة إلى مبالغ صغيرة. أما المرحلة الثانية فهي التمويه، وفيها تنقل الأموال أو

تحول إلى أماكن مختلفة للتستر على مصادرها. وأخيراً، مرحلة الدمج وهي المرحلة التي ينفق فيها المجرمون أو يستثمرون العوائد المغسولة في الاقتصاد المشروع. وقد تقع عمليات غسيل الأموال عبر الاقتصاد مباشرة، بداية من المقامرة ووصولاً إلى تداول البضائع وشراء الممتلكات. ومع ذلك، وفي مرحلة ما، عادة ما يحتاج غاسل الأموال إلى الاستفادة من الأنظمة المصرفية، خاصة في مرحلة تمويه العوائد غير القانونية. وأوضحت آخر الأرقام الأوروبية أن أكثر من ٧٥% من المعاملات المشتبه فيها والمبلغ عنها في الاتحاد الأوروبي أفصحت عنها مؤسسات ائتمانية في أكثر من نصف الدول الأعضاء. وتمويل الإرهاب هو من التهديدات المرتبطة بغسيل الأموال، والذي يتضمن ضخ الأموال للمنظمات الإرهابية، عادة عبر الحدود الدولية. وفي بعض الأحيان يكون تمويل الإرهاب هو عكس غسيل الأموال، ففي كثير من الحالات تضخ مبالغ صغيرة من العوائد القانونية وتستخدم في الأعمال الإرهابية. ولأن كلاهما يتضمن تدفقات نقدية غير مشروعة، فعادة ما يتم التعامل معهما تحت نفس العناوين التشريعية والأمنية.

والهدف من وجود عدد كبير من الأعمال الإجرامية هو تحقيق الربح للأشخاص أو المجموعات التي تنفذ هذ الأعمال. وغسيل الأموال هو معالجة عوائد الجريمة لإخفاء مصادرها غير المشروعة. هذه العملية بالغة الأهمية، لأنها تمكن المجرمين من التمتع بالأرباح دون تعريض مصادرها للخطر.

فعلى سبيل المثال تولد أعمال البيع غير المشروع للأسلحة، والتهريب، وأعمال الجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات وشبكات الدعارة عوائد كبيرة. وتولد أيضاً عمليات الاختلاس والتداول بناءً على معلومات داخلية ومخططات الاحتيال عبر الإنترنت أرباحاً كبيرة وتخلق حافزاً "لإضفاء الشرعية" على المكاسب المتحققة من طرق غير مشروعة من خلال غسيل الأموال.

عندما يولد عمل إجرامي أرباحاً ضخمة، يسعى الفرد أو الجماعة المتورطة في هذا العمل إلى إيجاد طريقة للتحكم في الأموال دون جذب الانتباه للنشاط الأساسي أو الأشخاص المتورطين. وينجح المجرمون في ذلك بإخفاء مصادر الأموال، أو تغيير شكلها، أو نقلها إلى أماكن لا تجذب الانتباه لها.

وقد تأخذ الممتلكات الإجرامية أشكالاً متعددة منها:-

- النقود أو ما يعادل قيمتها.
- الأوراق المالية.
- تخفيض في الالتزامات.
- ممتلكات ملموسة أو غير ملموسة.

قد تشمل عمليات غسيل الأموال العوائد الإجرامية في الدول العربية وقد تشمل أيضاً عوائد الجرائم التي ارتكبت في الخارج والتي كانت ستُجرَّم إذا ما ارتكبت في الدول العربية. وليس بالضرورة أن تعبر العوائد من خلال الدول العربية. ولأغراض هذا الدليل تشمل عمليات غسيل الأموال تمويل الإرهاب أيضاً. لا توجد استثناءات ولا حدود دنيا فيما يخص جوهرية جرائم غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وقد تشمل أعمال غسيل الأموال ما يلي:-

- عملاً منفرداً (على سبيل المثال، معالجة العوائد الإجرامية التي حققها شخص واحد).
- مخططات معقدة وشديدة الصعوبة تتطلب أطرافاً متعددة.
- طرق متعددة للتعامل مع الممتلكات الإجرامية ونقلها.

- التستر على الممتلكات الإجرامية أو الدخول في ترتيبات لمساعدة آخرين على ذلك.

وعلى المنشآت التنبه للمخاطر التي قد تقع بسبب:-

- العملاء.
- الموردون.
- الموظفون.
- العملاء، والموردون، والموظفون، ومن لهم علاقات بالعملاء.

الالتزام بالإبلاغ لا ينشأ بالضرورة عن كون المنشأة أو عملاؤها طرفاً في عملية غسيل أموال.

٥. كيفية تنفيذ عمليات غسيل الأموال

تنفذ عمليات غسيل الأموال بالحصول على عوائد الأعمال غير المشروعة (الإجرامية) وفصلها عن الجرائم الأساسية من خلال الإيداع والتمويه والدمج في النظام المالي الشرعي.

الشكل ٢: كيفية تنفيذ عمليات غسيل الأموال

٥-١ الأعمال الإجرامية

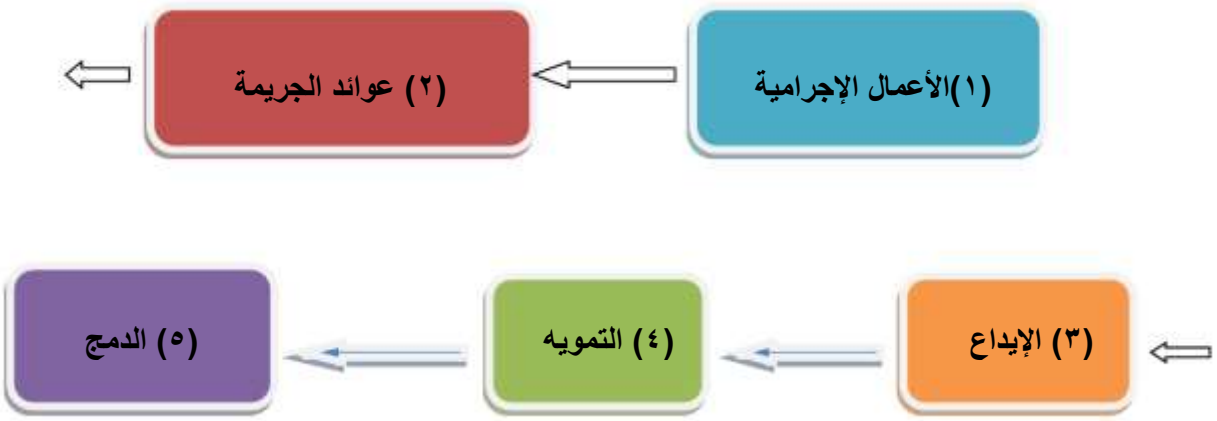

والتي قد تشمل عمليات البيع غير المشروع للأسلحة، والتهريب، والجريمة المنظمة، بما في ذلك على سبيل المثال تهريب المخدرات والدعارة، والاختلاس، والتداول بناءً على معلومات خارجية، والرشى ومخططات الاحتيال عبر الإنترنت.

٥-٢ عوائد الجريمة

قد يأخذ الأصل غير المشروع للعوائد الإجرامية شكل الأدوات المالية مثل النقد الموزع على مبالغ صغيرة لا تثير الريبة، أو قد تستخدم الأدوات النقدية لذلك الغرض (الشيكات والتحويلات المصرفية والحوالات البريدية وما إلى ذلك).

٥-٣ الإيداع

يدخل مرتكب جريمة غسيل الأموال الأرباح غير المشروعة في النظام المالي. قد ينفذ ذلك بتقسيم المبالغ الكبيرة إلى مبالغ نقدية أصغر لا تثير الريبة والتي تودع بعد ذلك مباشرة في حساب مصرفي، أو قد تنفذ عملية الإيداع من خلال شراء سلسة من الأدوات النقدية (الشيكات والحوالات البريدية وما إلى ذلك) والتي تجمع فيما بعد وتودع في حسابات في مكان آخر. وتشمل الطرق التي من الممكن اتباعها ما يلي:-

- تغيير العملات وفئاتها.
- نقل النقود.
- الإيداع النقدي

٥-٤ التمويه

تورط مرتكبي جريمة غسيل الأموال في سلسلة من التحويلات أو النقل للأموال لإبعادها عن مصادرها. ويمكن توجيه الأموال من خلال شراء وبيع الأدوات الاستثمارية، أو قد ينقل المجرم الأموال ببساطة من خلال التحويلات المصرفية عبر سلسلة من الحسابات في مصارف مختلفة حول العالم. وينتشر استخدام الحسابات المنتشرة على نطاق واسع لغسيل الأموال بشكل خاص في الدول التي لا تتعاون في تحريات مكافحة غسيل الأموال. وفي بعض الحالات، قد يخفي المجرم بعض التحويلات مثل المدفوعات نظير بضائع أو خدمات، مما يعطيها مظهراً مشروعاً. وتشمل الطرق التي من الممكن اتباعها ما يلي:-

- التحويلات المصرفية.
- سحب النقد.
- تقسيم الحسابات ومن ثم دمجها.

٥-٥ الدمج

وفقاً لما هو موضح في الشكل (٣) أدناه، يعاد إدخال الأموال غير المشروعة في الاقتصاد الشرعي. قد تستثمر الأموال في العقارات أو السلع الفاخرة والشركات. وتشمل الطرق التي من الممكن اتباعها ما يلي:-

- القروض/ دوران الأموال/ العقود الوهمية.
- إخفاء ملكية الأصول.
- الاستخدام في معاملات الأطراف الثالثة.

الشكل (٣): كيفية إعادة إدخال الأموال غير المشروعة في الاقتصاد الشرعي

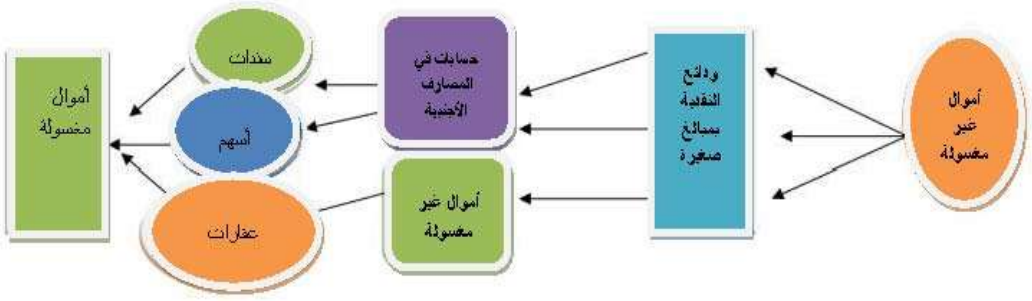

٦. طرق غسيل الأموال

توجد طرق وآليات متنوعة وعديدة لغسيل الأموال. وفيما يلي توضيح لأكثر هذه الطرق تأثيراً:-

- **الهيكلة أو التجزئة:** هيكلة المبالغ النقدية أو تجزئتها لمبالغ صغيرة ومن ثم إيداعها في المؤسسات المالية بغرض التمويه وبمبالغ أقل من الحدود الدنيا المعمول بها في الإبلاغ. تتطلب هذه الطريقة الاستعانة "بمهرب متستر" والذي عادة ما يتمتع بثقة غاسل الأموال أو قد تجمعها علاقة وثيقة.

- **شراء الأصول نقداً:** يستهدف مرتكبو جريمة غسيل الأموال شراء الأصول الباهظة نقداً مثل السيارات واليخوت والذهب والمجوهرات، ومن ثم استخدام تلك **الأصول** أو بيعها، وعادة ما تسجل الأصول بأسماء أشخاص لهم علاقة وثيقة بالمتورطين في غسيل الأموال لتجنب إثارة الريبة.
- **تهريب مبالغ نقدية كبيرة:** تهرب المبالغ **النقدية** الكبيرة عبر الحدود لدول أخرى وتودع في مصارف في الدول التي لديها قواعد صارمة بخصوص سرية الحسابات والتي ليس لديها نظم حاسمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **الأعمال كثيفة النقد:** عادة ما يدخل مرتكبو جريمة غسيل الأموال في أعمال وأنشطة تجارية مولدة للنقد. ومن ثم تستخدم حسابات هذه الأعمال والأنشطة التجارية في إيداع الأموال المتولدة عن الأعمال الإجرامية. تعمل هذه المشروعات بانفتاح وبالتالي تولد عوائد نقدية من أعمال مشروعة (تنفذ بصورة ثانوية)، بالإضافة إلى المبالغ النقدية المتحققة من الأعمال غير المشروعة. في تلك الحالات، عادة ما تتظاهر تلك المنشآت بأن جميع المبالغ النقدية بحوزتها هي أرباح من عملياتها الظاهرة (الأعمال كثيفة النقد)، وفي كثير من الأحيان ترتبط تلك الأعمال بقطاع الخدمات نظراً لصعوبة اكتشاف الفرق بين الإيرادات والتكاليف في هذا القطاع، مثل المطاعم والبارات والكازينوهات ومواقف السيارات، وما إلى ذلك.
- **غسيل الأموال القائم على التجارة:** هي عملية التستر على عوائد الجريمة ونقل تلك المبالغ (أو التلاعب بها) من خلال المعاملات التجارية في محاولة لإضفاء الشرعية على الأصول غير المشروعة لتلك الأموال. وفي الواقع العملي، يمكن **تحقيق** ذلك من خلال تزوير الأسعار، أو كميات أو نوعيات الصادرات أو الواردات. علاوة على ذلك، تتنوع تقنيات غسيل الأموال القائم على التجارة من حيث التعقيد وكثيراً ما تستخدم بالاقتران بتقنيات أخرى لغسيل الأموال لإخفاء مسار تلك الأموال. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الأعمال الفنية لأغراض غسيل الأموال، نظراً لأن أسعارها مرتبطة بكثير من العوامل الشخصية بالإضافة إلى الثقة المطلقة في أن العاملين في هذا المجال لن يفصحوا عن هوية المشتري والبائع.
- **تحريف القيمة:** يشتري غاسل الأموال عقاراً من شخص على استعداد للتواطؤ، وينص في العقد على قيمة أقل من قيمة **العقار**. فعلى سبيل المثال، يشتري غاسل الأموال عقاراً يساوي مليون ،دولار أميركي ولكن العقد ينص على أن قيمة العقار ٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي فقط. وبعد فترة قصيرة، يباع العقار بسعره الفعلي (أي مليون دولار أميركي)، ويحصل غاسل الأموال على مبرر زائف لمصدر الأموال بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.
- **غسيل الأموال من خلال عقود التأمين على الحياة:** يبرم غاسل الأموال عقد تأمين على الحياة بأقساط بمبالغ كبيرة، ومن ثم يلغي **العقد** أو **يتخلى** عنه ويحصل على جزء من المبلغ المتفق عليه؛ ليحصل فيما بعد على مبرر للأموال التي حصل عليها بصورة غير مشروعة.

تعكس الطرق المذكورة أعلاه الأنماط العامة لعمليات غسيل الأموال. ومع ذلك، توجد طرق أخرى تتورط فيها الأعمال والمهن غير المالية المحددة (خاصة المهن القانونية والمحاسبية) وذلك بوضع مخططات لعمليات غسيل الأموال وتنفيذها. وتعتبر مجموعة العمل المالي (FATF) أن المهنيين والممارسين والخبراء يمكن أن يساهموا بشكل كبير في تعزيز قدرة الجناة وذلك بوضع مخططات معقدة ومتطورة لغسيل الأموال لإخفاء وتجميع ونقل أو استخدام المصادر غير المشروعة للثروة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:-

- **إنشاء صناديق ائتمانية صورية:** يمكن أن تستخدم **الصناديق** الائتمانية في التستر على ملاك الأموال أو إخفائهم، وذلك بفصل الملكية القانونية عن ملكية الانتفاع بالأصول (أو السيطرة الفعلية عليها).
- **مخططات الإقراض الذاتي:** وفيها يقرض غاسل الأموال لنفسه العوائد التي خضعت لعمليات الغسيل. فيسلم غاسل الأموال المبالغ غير المشروعة **لأحد** المتواطئين، والذي يقرضها مرة أخرى لغاسل الأموال بمبلغ يساوي المبلغ الذي

حصل عليه في البداية. ثم توثق المعاملة بعقد إقراض (مكتوب بشكل جيد مستوفي للشروط **القانونية**) وذلك لإضفاء الشرعية على أموال الغاسل.

- **إنشاء شركات صورية:** وهي شركات مسجلة (منشآت قانونية)، ولكن ليس لها عمليات مستقلة أو أصول مهمة أو أعمال **مستمرة** أو موظفين. عادة ما تُنشأ الشركات الصورية بأشكال متعددة من هياكل الملكية، بمشاركة شركاء من دول عديدة.
- **تصميم المخططات ووضع تصور لها:** تستهدف تلك العمليات التستر على الملاك المنتفعين في الشركات (الشخصيات الاعتبارية) وذلك لإتاحة **الفصل** بين الشخص الطبيعي (غاسل الأموال) والأموال الناجمة عن الأعمال الإجرامية.
- **إنشاء شركات تعمل كواجهة وإدارتها:** هذه الشركات هي شركات تعمل بشكل كامل ولها صفات الأعمال **المشروعة**. وعادة ما تعمل هذه الشركات في **الأعمال** ذات الطبيعة الخدمية مثل المطاعم والنوادي والصالونات لأن هذه المجالات هي مجالات كثيفة النقد. وتستخدم هذه الشركات في غسيل الأموال من خلال دمج عوائد الجريمة ومزجها بعوائد الأعمال الشرعية للشركات المذكورة.
- **إخفاء الملاك المنتفعين من الأشخاص الطبيعيين:** وهو ما يتيح الفصل بين الشخص الطبيعي (غاسل الأموال) والأموال **المتولدة** عن أعمال إجرامية، مثل **تصميم** هياكل معقدة للملكية والسيطرة ذات طبقات متداخلة من الشركاء والأشخاص الاعتباريين، وذلك للإخفاء والفصل بين الملاك المنتفعين والأصول، والمنتفعين المتعددين من حساب واحد، والاستعانة بالشخصيات القانونية مثل المديرين أو أعضاء مجالس الإدارات في ذلك.
- **العمل بصفة أعضاء مرشحين في مجالس إدارات بعض الشركات:** مع عدم **الإفصاح** المتعمد عن شخصية المرشح أو المدير **الحقيقي** أو الفعلي.
- **تقديم الدعم والاستشارات في المخططات الاحتيالية:** تستهدف تغيير الشكل أو المسمى القانوني لبعض العقود بهدف **الخداع**؛ أو استخدام فواتير مزورة أو خاطئة لأغراض التهرب الضريبي.

٧. أسباب مكافحة غسيل الأموال؟

يحصل المجرمون على مبالغ ضخمة بسبب جرائم مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر والسرقة والاحتيال عند الاستثمار والابتزاز والفساد والاختلاس والاحتيال الضريبي. غسيل الأموال هو تهديد حقيقي للاقتصاد الشرعي ويؤثر على نزاهة المؤسسات المالية، ويغير أيضاً من القوة الاقتصادية في قطاعات معينة. وفي حال عدم تتبع تلك العمليات، ستؤدي لفساد المجتمع بأكمله. تنص القوانين الدولية لمكافحة غسيل الأموال صراحة على تجريم هذا الفعل. ولذا يجب على الدول مكافحة غسيل الأموال. وتحقق مكافحة غسيل الأموال عدة أهداف:-

(أ) الأهمية الاجتماعية

تتسبب الجريمة في وقوع أضرار ملموسة وغير ملموسة للغير وللأفراد والمجتمع بأكمله. يمكن أن يؤدي غسيل الأموال إلى تقليل ثقة العامة في مهن معينة مثل المحامين والمحاسبين وكتاب العدل، وبعض القطاعات الاقتصادية مثل القطاعات العقارية والمستشفيات والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى. قد يؤدي أيضاً استثمار عوائد الجريمة إلى تشويه المنافسة بين الشركات ورواد الأعمال. ويسمح غسيل الأموال للمجرمين ببدء الأعمال في القطاعات غير المشروعة والاستمرار والتوسع فيها. وقد يخلق تصوراً بأن الجريمة مجزية وقد يكون لذلك أثر يحفز الشباب على ارتكاب الجرائم.

(ب) التعرف على الجرائم الضريبية

قد تكون المعاملات غير المعتادة مؤشراً على جرائم ضريبية ارتكبت في الماضي وقد تؤدي للتعرف على المتورطين في تلك الجرائم.

(ج) التعرف على جرائم ومجرمين آخرين

فرض ضرائب على دخل المجرمين وفقاً للقواعد الضريبية وحدها لن يؤدي إلى التعرف على عمليات غسيل الأموال المحتملة، ولن يحول دون وقوع الجريمة أو من كونها محققة للربح. قد يساعد اكتشاف المعاملات غير المعتادة على التعرف على المجرمين وعلى أعمالهم الإجرامية. وقد تؤدي مشاركة المعلومات مع السلطات المنفذة للقانون إلى البدء في تحريات عن الجرائم.

(د) تحديد الأصول الإجرامية ومصادرتها

قد يؤدي التعرف على المعاملات غير المعتادة إلى معرفة تدفق الأموال والأماكن التي تصل إليها الأموال المغسولة والتي تُحوَّل فيها إلى أصول مثل العقارات والسيارات واليخوت والحسابات المصرفية. سيساعد ذلك سلطات إنفاذ القانون في مصادرة تلك الأصول أثناء التحريات بخصوص الجرائم.

٨. تمويل الإرهاب

يتطلب تمويل الإرهاب التحريض على دفع الأموال وتجميعها أو توفيرها بغرض استخدامها في دعم الأعمال أو المنظمات الإرهابية. قد تنبع الأموال من مصادر مشروعة وغير مشروعة على حدٍ سواء. وبشكل أكثر تحديداً، ووفقاً للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، يكون الشخص قد ارتكب جريمة تمويل الإرهاب "إذا وفر هذا الشخص أو جمع أموالاً، بأي طريقة أياً كانت، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، بصورة غير قانونية ومتعمدة، بغرض أنها ستستخدم، أو بعلمه أنها ستستخدم، سواءً كلياً أو جزئياً، في تنفيذ جرائم تقع في نطاق الاتفاقية".

الهدف الأساسي للأشخاص أو المنشآت المتورطة في تمويل الإرهاب قد لا يكون بالضرورة إخفاء مصادر الأموال ولكنه التستر على طبيعة التمويل والنشاط الذي يقدم التمويل من أجله.

٩. الفرق بين غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

- لكي تقع عمليات غسيل الأموال، لا بد أن تكون الأموال متعلقة بأفعال إجرامية، وعادة ما يكون العنصر العقلي في هذه الحالة هو تحقيق الربح.
- لكي تقع عمليات تمويل الإرهاب، لا يكون لمصدر الأموال أهمية، أي أن الأموال قد تكون من مصادر مشروعة أو غير مشروعة، وعادة ما يكون العنصر العقلي هنا هو أيديولوجية أو مساندة قضية ما.
- تقع عمليات تمويل الإرهاب قبل الفعل الإرهابي الحقيقي، في حين أن عمليات غسيل الأموال تقع بعد إتمام الفعل المادي الأصلي للجريمة.

١٠. قواعد السلوك المهني الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين

يتطلب مبدأ السلوك المهني من المحاسبين المهنيين الامثال للقوانين والأنظمة. وحكم عدم الامتثال للقوانين والأنظمة الوارد في القواعد المهنية الأخلاقية الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين يفرض على المحاسبين المهنيين التزاماً أخلاقياً بالإبلاغ إذا ما علموا أو تشككوا في عدم الامتثال، بما في ذلك الحالات المتعلقة بغسيل الأموال.

وقد نشر الاتحاد الدولي للمحاسبين، في يناير ٢٠٠٢، ورقته الأولى بخصوص مكافحة غسيل الأموال والتي تهدف لتعزيز الوعي بأهمية هذه القضية وبالالتزامات المهنية ذات العلاقة المفروضة على المحاسبين. وناقش الإصدار الثاني من ورقة الاتحاد الدولي للمحاسبين بخصوص مكافحة غسيل الأموال، والتي نشرت في مارس ٢٠٠٤، التدابير التشريعية وغيرها من التدابير لمكافحة غسيل الأموال والتوقعات المتزايدة بأن يراقب أرباب المهنة تلك العمليات ويكشفونها، بالإضافة إلى وضع ضوابط وإجراءات وقائية وتعزيزها لمكافحة غسيل الأموال.

لمزيد من المعلومات، انظر بيان الحقائق الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بخصوص عدم الامتثال للقوانين والأنظمة، بالإضافة إلى الجزئين ٨ و٩ من الإصدار بعنوان دراسة القواعد الأخلاقية المهنية، والسلاسل الصادرة عن المجلس والاتحاد الدولي للمحاسبين لزيادة الفهم وتعزيز الوعي.

١١. القوانين المحلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المنطبقة المحاسبين المهنيين

نتيجة لتزايد أعداد فضائح غسيل الأموال التي شهدت تغطية إعلامية كبيرة، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والجرائم الإرهابية الكبرى التي ارتكبت في أعقابها حول العالم، سرَّعت كثير من الحكومات ودوائر الاختصاص وغيرها من الهيئات القانونية من إصدار تشريعات جديدة وأنظمة وبرامج وإجراءات تعاونية ومنشورات وخطوات تنفيذ مركزة على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وما يتعلق بهما من جرائم مالية. ووفقاً لما ذكر سابقاً، أدرجت الدول العربية المحاسبين في نظم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب استجابة لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

فعلى سبيل المثال، المادة (٢/١٤ ثالثاً) من قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الأردني رقم ٢٠ لعام ٢٠٢١ تنص على: (أ) تلتزم الجهات المبينة أدناه بالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضى أي منها: المحامين وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين والمحاسبين، عند تنفيذهم لأي من المهام المبينة أدناه عند إعداد أو تنفيذ المعاملات المالية نيابة عن عملائهم:-

- شراء وبيع العقارات أو المحلات التجارية.
- إدارة أموال العملاء أو أوراقهم المالية أو أصول أخرى.
- إدارة الحسابات المصرفية، أو المدخرات البريدية أو الاستثمارات أو حسابات الأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية والدولية.
- تنظيم المساهمات لأغراض إنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
- إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص أو الترتيبات القانونية، وشراء وبيع منشآت الأعمال.

١٢. توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المنطبقة على المحاسبين

الهدف الأساسي من توصيات مجموعة العمل المالي المتعلق بالمحاسبين المهنيين هو هدف متسق مع الالتزامات الأخلاقية المفروضة عليهم باعتبارهم مهنيين، وبالتحديد، تجنب مساعدة المجرمين أو تسهيل الأعمال الإجرامية. ومتطلبات التوصية رقم ٢٢ المتعلقة بإجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء، وحفظ السجلات، والأشخاص المعرضين سياسياً، والتكنولوجيا الحديثة والاعتماد على أطراف ثالثة الموضحة في التوصيات رقم ١٠ و١١ و١٢ و١٥ و١٧ تنطبق على المحاسبين في ظروف معينة. وبشكل خاص، تنطبق التوصية رقم ٢٢ على المحاسبين عند إعدادهم أو تنفيذهم لمعاملات مع العملاء تتضمن الأعمال التالية:-

- شراء وبيع العقارات أو المحلات التجارية.
- إدارة أموال العملاء أو أوراقهم المالية أو أصول أخرى.
- إدارة الحسابات المصرفية، أو المدخرات البريدية أو الاستثمارات أو حسابات الأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية والدولية.
- تنظيم المساهمات لأغراض إنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
- إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص أو الترتيبات القانونية، وشراء وبيع منشآت الأعمال.

وتتطلب التوصية رقم ٢٣ تنفيذ أحكام التوصيات رقم ١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ فيما يتعلق بالضوابط الداخلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدابير التي تتخذ فيما يخص الدول التي لا تمتثل، أو لا تمتثل بالقدر الكافي، لتوصيات (FATF)، والإبلاغ عن الأعمال المشتبه فيها وما يرتبط بها من حظر الرشى والسرية التي تنطبق على المحاسبين في حالة تنفيذهم، أو تنفيذهم نيابة عن العملاء، لمعاملات مالية متعلقة بالأعمال الوارد وصفها في التوصية ٢٢ أعلاه. يقدم القسم الثالث مزيداً من الإرشادات عن تطبيق التوصيتين ٢٢ و٢٣ والالتزامات المفروضة على المحاسبين.

وعلى الدول أن تؤسس أفضل نظام ممكن على أن يكون مخصص للتصدي لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن يراعي مهام المحاسبين وقواعد السلوك المهني الأخلاقي المنطبقة عليهم.

القسم الثالث

الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

(النهج القائم على المخاطر)

قدمت مجموعة العمل المالي (FATF)، في عام ٢٠١٧، وللمرة الأولى دليلاً إرشادياً بعنوان "النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب" وفيه وضحت أهمية تنفيذ هذا النهج ضمن برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في المعاملات المصرفية الدولية وفي قطاعات أخرى. نُقّح هذا الدليل في عام ٢٠١٩. وتنطبق توصيات (FATF) رقم ١٠ و١١ و١٢ و١٥ و١٧ و١٨ و٢٣ على جميع أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة بمن في ذلك المحاسبين. وفي حالة المحاسبين، تطبق هذه التوصيات في الحالات التالية:-

- شراء وبيع العقارات.
- إدارة أموال العملاء أو أوراقهم المالية أو أصول أخرى.
- إدارة حسابات الادخار أو الأوراق المالية في المصارف.
- تنظيم المساهمات لأغراض إنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
- إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص أو الترتيبات القانونية، وشراء وبيع منشآت الأعمال.

الهدف الأساسي من توصيات (FATF) المتعلقة بالمحاسبين المهنيين هو هدف متسق مع الالتزامات الأخلاقية المفروضة عليهم باعتبارهم مهنيين لتجنب مساعدة المجرمين أو تسهيل الأعمال الإجرامية.

١. المخاطر التي يتعرض لها المحاسبون والمتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب

تعاني المنطقة العربية بأكملها من خطر الاستهداف من الشبكات الإجرامية وضخ عوائد الجريمة في النظام المالي العالمي. فغسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليست جرائم دولية وحسب. يستخدم المجرمون المحليون طرقاً متعددة لإخفاء عوائد الجريمة التي يحققونها من أعمالهم الإجرامية عن السلطات في الدول العربية.

فالجرائم المالية غير المكتشفة تهدد نزاهة الأنظمة المالية المحلية والدولية، وتشوه الاقتصاد وتقلل من فرص الأنشطة الاقتصادية المشروعة. تخسر الحكومات العوائد الضريبية، في حين يكافأ المجرمون على سلوكياتهم الإجرامية.

الاستعانة بالمحاسبين المهنيين هو أمر جذاب بالنسبة لبعض المجرمين لأن هؤلاء المهنيين مطلوبين لإتمام أنواع معينة من المعاملات ولأنه يمكن إساءة استخدام مهاراتهم المتخصصة للمساعدة في غسل أموال العوائد الإجرامية أو تمويل الإرهاب. يضيف المحاسبون احتراماً ومظهراً شرعياً خارجياً للمعاملات.

وبالتالي، نحث المحاسبين وغيرهم من المهنيين على فهم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد قائمة بها في القطاعات والصناعات الأوسع نطاقاً التي يتعاملون فيها. ونظراً لهذه المخاطر، وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وقع الاختيار على المهنيين الحراس للمشاركة في الجهود المتضافرة لمكافحة تلك الجرائم واكتشافها. فكلما زاد عدد الآذان المصغية والأعين الراصدة لمؤشرات (أو علامات الخطر) التي تدلل على هذه الأنواع من الجرائم، صعبت الاستفادة المالية من الأعمال الإجرامية. وبتوسيع نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل المهنيين حراس النظام المالي، يستهدف المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) تمكين هؤلاء الحراس بصورة أفضل من حماية أنفسهم من العملاء المتورطين في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. تطبيق النهج القائم على المخاطر

النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب هو أساس التنفيذ الفعال لتوصيات (FATF). ولكي تتمكن الدول والسلطات المعنية وأرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بمن في ذلك المحاسبين، من تطبيق النهج القائم على المخاطر، فعليهم:-

- تحديد وجود الخطر/ المخاطر التي تتعرض لها المهنة.
- تقييم تلك المخاطر.
- فهم أثر تلك المخاطر.
- وضع استراتيجيات إدارة المخاطر التي حددت وتخفيف حدتها.

الشكل ٤: أساس تنفيذ النهج القائم على المخاطر

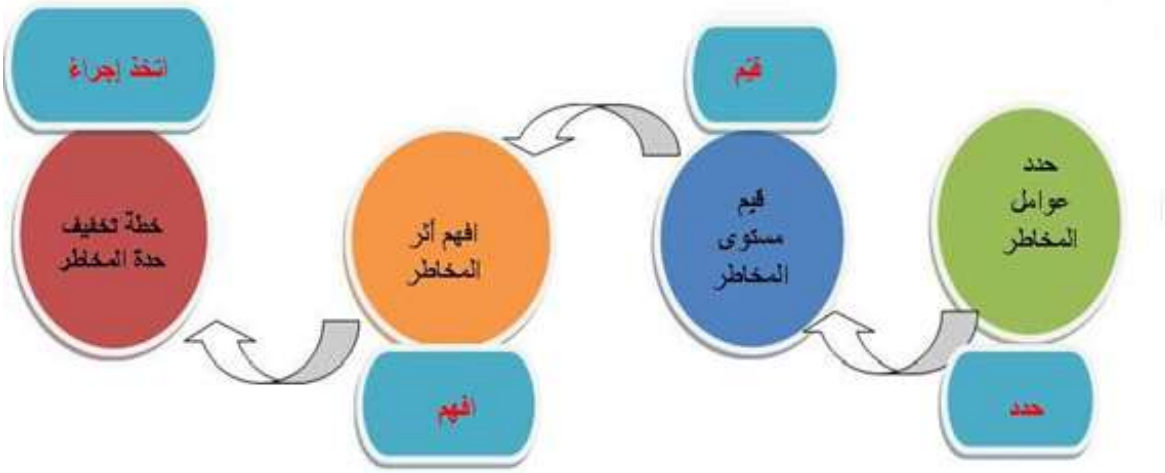

بالنسبة للمحاسبين، فإن تحديد مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرض لها القطاع والاستمرار في فهمها بالإضافة إلى المخاطر التي تفرضها الخدمات التي يقدمونها وتلك المتعلقة بقاعدة العملاء ودوائر الاختصاص التي يعملون فيها وفعالية ضوابط المخاطر الفعلية والمحتملة الموجودة أو التي قد توضع، هي أمور تتطلب استثمار الموارد والتدريب.

النهج القائم على المخاطر ليس نهجاً لا يمكن أن يقع في الفشل؛ قد توجد حالات تتخذ فيها مهنة المحاسبة تدابيراً معقولة وملائمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ولتحديد مخاطرها وتخفيف حدتها، ومع ذلك يستمر استخدام المهنة لأغراض غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في حالات منفردة. ورغم وجود محددات لأي نهج قائم على المخاطر، فإن غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب يمثل مشكلة حقيقية وخطيرة يجب على المحاسب التصدي لها لضمان عدم التورط فيها عمداً أو سهواً، أو لكيلا يشجع على ارتكابها أو يسهل ذلك.

٣. الأساس المنطقي للنهج القائم على المخاطر

يسمح النهج القائم على المخاطر للدول، ضمن إطار متطلبات (FATF)، بتطبيق مجموعة من التدابير المعدة لها خصيصاً وذلك لاستهداف مصادرها بشكل أكثر فاعلية وكفاءة كما يسمح بتطبيق تدابير وقائية متناسبة مع طبيعة المخاطر.

وقد حدَّثت مجموعة العمل المالي (FATF)، في عام ٢٠١٢، التوصيات لتواكب المخاطر دائمة التطور ولتعزز من الإجراءات الوقائية على الصعيد العالمي. ويظل هدف (FATF) هو حماية نزاهة النظم المالية بإتاحة أدوات محدثة للحكومات وهي الأدوات التي تمكنها من اتخاذ إجراءات ضد الجرائم المالية.

وقد تزايد التأكيد على النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالتدابير الوقائية والإشراف. ورغم أن توصيات عام ٢٠٠٣ قد وضعت لتطبيق النهج القائم على المخاطر في بعض المناطق، فإن توصيات عام ٢٠١٢ اعتبرت أن هذا النهج هو أساس لازم لإطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولذا فإن تطبيق النهج القائم على المخاطر ضروري لتتمكن الدول والمحاسبين من تنفيذ معايير (FATF) بفاعلية.

٤. إعداد برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

يجب على المحاسبين (المدققين) وضع برنامج لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة مخاطر تلك الجرائم، وتعقيد المنشآت وطبيعتها. تصميم وتنفيذ برنامج الامتثال المذكور هو الشرط الأساسي لضمان الامتثال لأحكام قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب واستيفاء جميع الالتزامات المتعلقة بالتحقق من هوية العملاء، وحفظ السجلات والإبلاغ.

يشمل البرنامج السياسات الداخلية، والإجراءات، والنظم، والضوابط التي تستهدف منع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تشمل ما يلي على سبيل المثال:-

- الترتيبات الملائمة لإدارة الامتثال، بما في ذلك تعيين مسؤول امتثال على مستوى الشركة.
- إجراءات فحص ملائمة لضمان تنفيذ معايير رفيعة المستوى للفعالية والنزاهة عند تعيين المسؤولين والموظفين.
- برامج تدريبية مستمرة وملائمة للمسؤولين والموظفين.
- وظيفة تدقيق ومراجعة مستقلة لاختبار الامتثال لسياسات وإجراءات ونظم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المراجعة الملائمة والمستمرة للسياسات وتقييمها.

في الواقع العملي، يعد المحاسب دليلاً بالإجراءات والنظم والضوابط الداخلية التي تستهدف مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بشرط أن يوزع الدليل على الموظفين المعنيين ليتسنى لهم فهم المتطلبات ذات العلاقة وتطبيقها.

(أ) **تعيين مسؤول امتثال:** يتحمل مسؤول الامتثال مسؤولية الإشراف على الامتثال التنظيمي للمنشأة وعلى إدارة هذا الامتثال وفقاً لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في القانون والأنظمة. يعد مسؤول الامتثال بشكل خاص ويقدم تقارير المعاملات المشبوهة للجهات التنظيمية أو أي هيئات حكومية معنية منصوص عليها في قانون الدولة التابع لها؛ ويتحمل كذلك مسؤولية التنفيذ الفعال لبرنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (مع التأكد من وضع السياسات والإجراءات والنظم والضوابط الملائمة وتحديثها باستمرار، ومن تقييم المخاطر وإجراء التدقيق والمراجعة لضمان فاعلية هذا البرنامج).

إذا كان المحاسب شخصاً طبيعياً يمارس عمله في منشأة فردية أو مكتب فردي، فعليه شخصياً أن ينفذ مسؤوليات الإدارة العليا ومسؤول الامتثال، في منشأته أو مكتبه، وبإمكانه تعيين أحد موظفيه الأكفاء في منصب مسؤول الامتثال. أما إذا كان المحاسب يؤدي واجباته ضمن شركة، أو فرع شركة أو مكتب محاسبة غير محلي، على إدارة

الشركة تعيين مسؤول امتثال لإدارة امتثال الشركة لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وعليها تقديم تقارير المعاملات المشبوهة للجهات التنظيمية ذات العلاقة.

(ب) **وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لضمان الامتثال:** على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهن غير **المالية المحددة**، أن يعد سياسات مكتوبة وبرامج وضوابط لضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن تكون هذه الضوابط:-

- مكتوبة ومتاحة للجهات المعنية.
- مُحدثَّة ومواكبة لأحدث القوانين المعمول بها ولحالات عدم الامتثال المبلغ عنها، ونتائج المراجعة والاختبار المستقل.
- معتمدة من الإدارة العليا.

وبشكل عام، تشمل السياسات والإجراءات والضوابط جميع التزامات المدقق والحالات التي تتخذ فيها تدابير أو إجراءات معينة، بالإضافة إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وتوثيقها، أو التي أخذت بالاعتبار، والتدابير التي اتخذت ونفذت لضمان الامثال، وإطار الامتثال، والتزامات الإفصاح أو إعداد التقارير والمنهجيات ذات العلاقة.

(ج) **إعداد برنامج تدريبي مستمر:** على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، إعداد برنامج تدريبي ملائم للمسؤولين والموظفين، وذلك لتعريفهم بشكل كامل بالتزاماتهم بموجب قانون **مكافحة** غسيل الأموال وتمويل **الإرهاب** وأنظمته، وبالأوزار التي قد تلقى على عاتقهم جراء التورط في غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو عدم الامتثال لتلك الالتزامات، وبتهديدات وأنماط وتوجهات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكيفية كشف المعاملات المشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

ولا بد أن يضمن البرنامج التدريبي أيضاً أن المحاسب والمدقق والمسؤولين والموظفين على معرفة جيدة بالإجراءات والضوابط والسياسات التي يطبقها المكتب أو الشركة لإدارة مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من حدتها، بالإضافة إلى دور مسؤول الامتثال وأهمية تطبيق إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء والمتابعة المستمرة.

وعلى المحاسب أن يقرر أفضل طريقة يقدم بها التدريب، مع مراعاة حجم المكتب أو الشركة. فيمكن تطبيق عدة طرق مثل التدريب وجهاً لوجه، أو التعلم الالكتروني، أو التعلم الذاتي، أو مزيج من أكثر من طريقة. وعلى المدقق، على أي حال، توثيق البرنامج التدريبي بحفظ سجل بحضور التدريب على سبيل المثال. وينصح أن يكون البرنامج التدريبي مصحوباً باختبار (مبسط) لضمان فهم الموظفين لمحتوى البرنامج. علاوة على ذلك، لا بد أن يراعي البرنامج الاحتياجات المختلفة للمسؤولين والموظفين، وخبراتهم، ومؤهلاتهم، وقدراتهم، والمهام الموكلة إليهم، ومستوى الإشراف الذي يخضعون له (مدى استقلاليتهم عند أداء وظائفهم)، وحجم المنشأة ومخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب. وعلى المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أن يُحدّث البرنامج التدريبي لضمان الامتثال للقوانين المعدلة المعمول بها واللوائح التنفيذية ذات العلاقة، بالإضافة إلى المعايير الدولية المنطبقة والأنماط المستجدة لغسيل الأموال.

(د) **إجراءات فحص ملائمة لضمان تنفيذ معايير رفيعة المستوى من النزاهة عند تعيين الموظفين:** على المحاسب، باعتباره من **أرباب** الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أن يضع إجراءات فحص ملائمة لضمان تنفيذ معايير رفيعة المستوى للفعالية والنزاهة عند تعيين أو توظيف المسؤولين والموظفين، وفقاً لما هو منصوص عليه في قواعد

مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا بد من تطبيق **إجراءات** معززة بشكل خاص لفحص أشخاص معينين من الموكل إليهم أدوار أو مناصب في مكتب التدقيق. وللامتثال لهذا المطلب، على المدقق، وقبل تعيين المسؤول أو الموظف، تجميع معلومات وإجراء اتصالات مرجعية بخصوص المرشح وتجميع معلومات عن تاريخه الوظيفي ومؤهلاته، والتأكد مما إذا كانت له سوابق جنائية أو من توقيع عقوبات تنظيمية عليه.

(٥) **وظيفة تدقيق ومراجعة مستقلة لاختبار برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:** على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أن يجري تقييماً دورياً للتحقق من فاعلية مكونات برنامج مكافحة غسيل **الأموال** وتمويل الإرهاب: السياسات والإجراءات، وبرنامج التدريب المستمر وتقييم المخاطر. وتهدف هذه المراجعة إلى تقييم أوجه القصور وتوثيقها وكذلك نواحي النقص في برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لاتخاذ إجراءات تصحيحية مستقبلية. ويمكن إجراء **المراجعة** بالاستعانة بمدقق خارجي أو داخلي مستقل، على أن يكون مؤهلاً لإجراء التقييم. وإذا كان المدقق داخلياً، فلا بد أن يتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية عن الأقسام التابعة للمسؤول، وألا يشترك مباشرة في تنفيذ المهام المتعلقة ببرنامج الامتثال، وأن يكون بإمكانه التواصل مباشرة مع المدقق (الشخص الطبيعي)، أو مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي.

وتختلف طرق اختبار فاعلية برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب باختلاف نطاق أعمال مكتب أو شركة التدقيق، وتعقيد العمليات التي تنفذ، وطبيعة العملاء. وتجرى المراجعة بانتظام مرة واحدة سنوياً أو كل سنتين على الأقل.

٥. إعداد قائمة تحقق لمساعدة المحاسبين على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها

على الدول أن تعد قوائم التحقق الخاصة بها لمساعدة المحاسبين على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها والمتعلقة بالقطاعات التي يعملون فيها وبالعملاء وبدوائر الاختصاص التي يتبعونها.

٦. إرشادات للمشرفين

يشرح هذا القسم المختصر النهج التنظيمي المتوقع من المشرفين على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب اتباعه. وذلك للتحقق من أن نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يعمل بأسلوب صارم ومن قدرته على اكتشاف المجرمين الذين يسعون لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وردعهم عن ذلك. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بخصوص النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة الصادر في يونيو ٢٠١٩ عن مجموعة العمل المالي (FATF).

تتطلب التوصية رقم ٢٨ من توصيات (FATF) أن يخضع المحاسبين لتنظيم وإشراف ملائم فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. فعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم التحقق من أن المحاسبين ينفذون التزاماتهم بموجب التوصية رقم ١.

ومعنى النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب هو المعايير التي تتخذ للحد من عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمتناسبة مع المخاطر. وعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم الإشراف بشكل أكثر فاعلية من خلال تخصيص الموارد للمناطق المعرضة لقدر أعلى من مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

تتطلب التوصية رقم ٢٨ أن يخضع المحاسبون لإشراف وتنظيم ملائم فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، في حين تتحمل الدول مسؤولية التحقق من وجود أطر محلية متعلقة بالتنظيم والإشراف على المحاسبين، ولا بد أن يفهم المشرفون والهيئات ذاتية التنظيم بشكل واضح المخاطر التي تفرضها عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في دوائر الاختصاص ذات العلاقة.

وفقاً للتوصية رقم ٢٨، يمكن أن تعين الدول سلطة مختصة أو جهة ذاتية التنظيم لضمان خضوع المحاسبين لإشراف فعال، بشرط أن يكون بإمكان هذه الجهة التأكيد على أن أعضاءها يمتثلون لالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب.

والجهة ذاتية التنظيم هي الجهة التي تمثل مهنة ما (مثل المحاسبين أو القانونيين المهنيين أو كتاب العدل أو غيرهم من المهنيين المستقلين أو مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية) والمُشكلة من أعضاء من المهنيين ممن يشغلون مناصب (سواءً تنفيذية أو متعلقة بمنشآت أخرى) لتنظيم الأشخاص المؤهلين للدخول في المهنة وممارستها. تنفذ هذه الهيئات أيضاً مهاماً إشرافية ومهاماً للمتابعة (مثل إنفاذ القواعد للتحقق من حفاظ ممارسي المهنة على تطبيق معايير أخلاقية مهنية رفيعة المستوى).

ولا بد أن يتمتع المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم بالصلاحيات الملائمة التي تمكنهم من أداء مهامهم الإشرافية (بما في ذلك صلاحيات المتابعة وفرض عقوبات ملائمة ومتناسبة ورادعة)، علاوة على إتاحة الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية لهم.

وعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم تحديد معدل تكرار وشدة الإجراءات الإشرافية وإجراءات المتابعة التي تفرض على المحاسبين على أساس فهمهم لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب، مع مراعاة خصائص المحاسبين، خاصة أعدادهم وتنوعهم.

وعلى الدول أن تضمن أن المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم لديهم إمكانيات مماثلة لإمكانيات السلطات المختصة فيما يتعلق بتحديد حالات عدم امتثال الأعضاء وفرض العقوبات عليهم.

وعلى الدول أن تتحقق أيضاً من أن الهيئات ذاتية التنظيم على دراية كاملة بأهمية الإشراف في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ حسب الضرورة.

وعلى الدول أن تعالج مخاطر إعاقة إشراف الهيئات ذاتية التنظيم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب الأهداف المتضاربة المتعلقة بدور هذه الهيئات في تمثيل أعضائها، مع دورها في الإشراف عليهم في نفس الوقت. إذا كانت إحدى الهيئات ذاتية التنظيم تضم أعضاءً من المشرفين، أو إذا كانت تمثلهم، فعلى هؤلاء الأشخاص التوقف عن الاضطلاع بأي دور في المتابعة/ الإشراف على الممارسة/ الشركة لتجنب تضارب المصالح.

فعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم تحديد المسؤوليات بوضوح فيما يتعلق بإدارة مهام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك في الحالات التي يتحملون فيها أيضاً مسؤولية المجالات التنظيمية الأخرى ومسؤولية فهم مخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب.

القسم الرابع

الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء

إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء هي واحدة من التدابير المهمة المتاحة للمحاسبين لمكافحة غسيل الأموال وتجنب استغلال المجرمين لهم في غسل العوائد الإجرامية. ولفهم مخاطر غسيل الأموال التي يتعرضون لها، على المحاسبين التحقق من هوية العملاء، ومن طبيعة أعمالهم. وتعرف عملية التحقق من هوية العملاء بإجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء.

١. إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء

تشير إجراءات العناية اللازمة إلى عملية تجميع معلومات تعريفية عن العملاء وذلك للتحقق من هويتهم ولتقييم مستوى المخاطر الإجرامية التي قد يمثلونها بصورة أدق. وعلى المستوى الأساسي، تتطلب إجراءات العناية اللازمة من الشركات تجميع معلومات عن اسم العميل وعنوانه وعمله وكيفية استخدامه لحسابه. ولضمان صدق العملاء، لا بد من التحقق من المعلومات بالرجوع للمستندات الرسمية مثل رخص القيادة وجوازات السفر وفواتير المرافق ومستندات تأسيس الشركات.

إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء هي أساس عملية (اعرف عميلك)، والتي تتطلب من المحاسبين فهم عملائهم وسلوكياتهم المالية وماهية مخاطر غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب المرتبطة بهم. وهذه الإجراءات هي عملية اعرف عميلك والتي تنفذ من خلال إجراء عمليات التحقق/ التحري عن العملاء لتقييم المخاطر المرتبطة بهم، قبل الدخول معهم في علاقات عمل. وينبغي أن تنفذ هذه الإجراءات ضمن قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية وفقاً لما هو موضح في التوصية رقم ١٠ من توصيات (FATF) الأربعون.

عادة ما يسعى المجرمون لإخفاء هوياتهم الأصلية باستخدام هياكل ملكية معقدة وغير شفافة. والغرض من إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء هو معرفة وفهم الهوية الحقيقية للعميل ومعرفة الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحديد وإدارة مخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب بشكل ملائم. ولذلك فإن إجراءات العناية اللازمة تشكل جزءاً حيوياً من خطوط الدفاع في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويمكن تصنيف العملاء إلى عملاء مرتفعي ومتوسطي ومنخفضي الخطورة.

الشكل (٥) تصنيف المخاطر

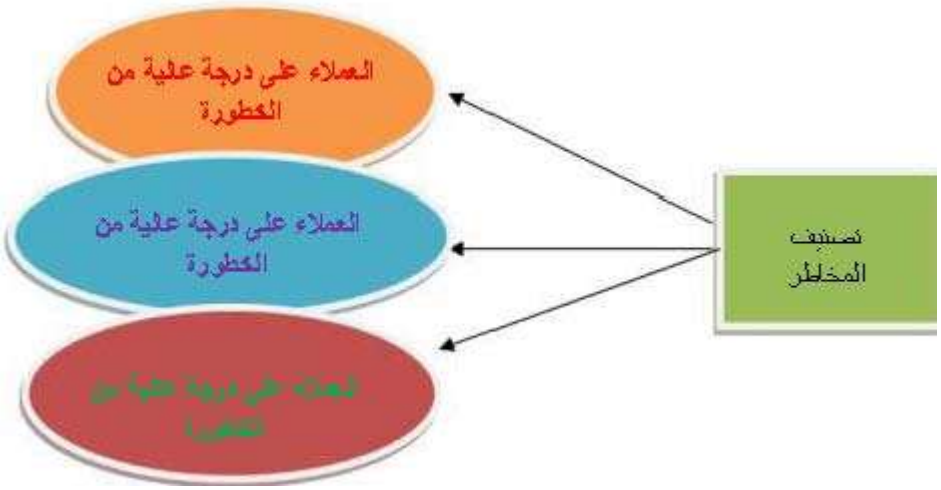

على المحاسبين المهنيين تطبيق إجراءات العناية اللازمة المبسطة على العملاء/الدول/الخدمات/ الصناعات منخفضة الخطورة. وتطبيق إجراءات العناية اللازمة المعتادة على العملاء/الدول/الخدمات/ الصناعات متوسطة الخطورة. وإجراءات العناية اللازمة المعززة على العملاء/الدول/الخدمات/ الصناعات عالية الخطورة.

وإجراءات العناية اللازمة المعززة هي بالأساس عملية اعرف عميلك والتي تقدم مستوى أعلى من التحقق من شراكات العمل المحتملة وتركز على المخاطر التي لا يمكن كشفها باتباع إجراءات العناية اللازمة المعتادة/ المبسطة. وبالتالي تطبق إجراءات العناية اللازمة المعززة على العملاء المصنفين باعتبارهم مرتفعي الخطورة.

وتعتبر (FATF) أن الشخصيات السياسية التي تمثل مخاطر، وأقاربهم المباشرين ومن على علاقة وثيقة بهم، أنهم عملاء من ذوي المخاطر المرتفعة لإمكانية استغلال مناصبهم وعلاقاتهم في عمليات غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب وبالتالي لا بد من خضوعهم لإجراءات العناية اللازمة المعززة.

وإذا طرأت تغيرات على الوصف الوظيفي لأحد العملاء، فعلى المحاسب المهني تحديث معلوماته عن هذا العميل. وتدفع الأحداث التالية المحاسب المهني لتحديث معلومات إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء:-

- تغيير في هوية العميل.
- تغيير في الملكية النفعية للعميل.
- تغيير في الخدمات التي تقدم للعميل.
- تغيير الموقع الجغرافي أو العنوان الفعلي.
- تغيير في مصدر ثروة العميل.
- معلومات غير متسقة مع طبيعة أعمال العميل.
- تغيير كبير في أنشطة العميل (بما في ذلك العمليات الجديدة في دولة جديدة).
- ظهور اسم العميل على قوائم المراقبة/ العقوبات.
- الاشتباه أو وجود ما يدعو للقلق (في حالة إثارة الشكوك حول صحة المعلومات المقدمة، وما إلى ذلك).

القائمة أعلاه ليست شاملة.

تتطلب إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء استيفاء الالتزامات التنظيمية التالية:-

التعرف على هوية العميل: على الشركات التعرف على هوية عملائها وذلك بتجميع البيانات والمعلومات الشخصية والتي تشمل الاسم وبطاقة هوية عليها صورة العميل والعنوان وشهادة الميلاد، على أن تقدم هذه المستندات من مصدر مستقل وموثوق.

الملكية النفعية: عندما تعمل شركة أو طرف ثالث نيابة عن شخص آخر، فعلى الشركات أن تحدد المالك المستفيد النهائي. ويشير هذا المصطلح إلى الأشخاص الذين يستفيدون من أعمال ينفذها شخص أو مجموعة من الأشخاص.

علاقة العمل: بالإضافة إلى التعرف على الملكية النفعية والشخصية، على الشركات أن تتعرف على طبيعة علاقة العمل التي ستدخل فيها مع العميل والغرض منها.

٢. الحالات المطلوب فيها تطبيق إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء؟

على المحاسبين تنفيذ تدابير العناية اللازمة بخصوص العملاء في الحالات التالية:-

- **علاقات العمل الجديدة:** يراعي المحاسبون العناية اللازمة قبل تأسيس علاقات عمل جديدة. وتستخدم المعلومات التي يجمعونها بهذا الصدد في أي تقييم لاحق لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفي التحقق من أن العميل لا يستخدم هوية مزيفة للحصول على الخدمات المحاسبية.
- **المعاملات العارضة:** تتطلب بعض المعاملات العارضة اتخاذ تدابير العناية اللازمة بخصوص العملاء، وقد يدخل في تلك المعاملات المبالغ المالية التي تتخطى الحدود الدنيا التنظيمية، أو المعاملات التي تشترك فيها منشآت من دول أجنبية مرتفعة الخطورة.
- **الاشتباه في غسيل الأموال:** في حال الاشتباه في تورط عميل ما في عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، فعلى المحاسب تنفيذ عمليات التحقق من خلال إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء.
- **التوثيق غير الموثوق:** عندما يقدم العميل مستندات ثبوتيه غير موثوقة أو غير كافية، على المحاسب تطبيق عمليات الفحص بموجب إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء للتوصل لحل في التناقضات.
- **المتابعة المستمرة:** إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء ليست إجراءات تنفذ لمرة واحدة. فعلى المحاسبين تنفيذ تلك الإجراءات دورياً على مدار علاقة العمل وذلك لضمان أن معاملات العملاء متسقة مع ملفات سمات المخاطر الخاصة بهم.

٣. حفظ سجلات إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء

عادة ما تشمل أنظمة إجراءات العناية اللازمة مطلباً يفرض على المحاسبين حفظ سجلات بالمعلومات التي يجمعونها لمدة لا تقل عن خمس سنوات. ويدخل في ذلك صور المستندات الثبوتية (رخص القيادة، وجوازات السفر، وشهادات الميلاد، وما إلى ذلك) ومستندات الشركات. وعلى المحاسبين الامتثال سريعاً وبشكل فعال لطلبات الهيئات المختصة بالاطلاع على السجلات، وتمكين تلك الهيئات من الاطلاع على المعاملات الفردية، بما في ذلك تفاصيل المبالغ النقدية وأنواع العملات التي استخدمت.

٤. الاستعانة بأطراف ثالثة في إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء

تسمح معايير مجموعة العمل المالي (FATF) بالاستعانة بأطراف ثالثة خارجية في إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء نيابة عن المحاسبين، ويدخل في ذلك التحقق من هوية العملاء، ومن الملكيات النفعية، وطبيعة علاقات العمل. ويمكن للأطراف الثالثة تقديم تسهيلات حفظ سجلات بتلك الإجراءات.

ومن المهم تذكر أن المسؤولية التنظيمية لتلك الإجراءات تظل مسؤولية الشركة وليس الطرف الثالث. ولذا، فعلى المحاسبين التأكد من أن مقدم خدمات إجراءات العناية اللازمة يستوفي معايير امتثال معينة، وأن بإمكان هذا الطرف تحقيق ما يلي:-

- استيفاء معايير الامتثال الموضحة في التوصية رقم ١٠ الصادرة عن (FATF).
- إتاحة نسخ من بيانات إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء عند طلبها.
- استيفاء متطلبات حفظ السجلات التي تفرضها (FATF).
- استيفاء معايير الامتثال التنظيمي بناءً على الموقع.

٥. كيفية تنفيذ إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء؟

اتباعاً لإرشادات (FATF)، على المحاسبين تنفيذ إجراءات العناية اللازمة القائمة على المخاطر والتي تعكس مستوى معين من المخاطر التي يمثلها كل عميل على حدة. فإجراءات العناية اللازمة القائمة على المخاطر هي إحدى الطرق التي يستعين بها المحاسب للموازنة بين التزامات الامتثال المفروضة عليه وبين متطلبات الميزانية والموارد والمحافظة على تجارب العملاء. ووفقاً للنهج القائم على المخاطر، بإمكان شركات المحاسبة استخدام إجراءات عناية لازمة أسرع وأكثر كفاءة مع العملاء منخفضي الخطورة، وإجراءات أبطأ وأكثر كثافة، إجراءات العناية اللازمة المعززة، مع العملاء مرتفعي الخطورة – وهو ما قد يستدعي إحداث آثار سلبية على خبرة العميل.

وبمراعاة ما ورد أعلاه، تنفذ خطوات عمليات إجراءات العناية اللازمة التي تتسم بالفاعلية بتنفيذ الخطوات التالية:-

- قبل الشروع في علاقة العمل، على المحاسب التحقق من هويات وأنشطة العملاء المحتملين الجدد، وذلك بهدف تحديد العناصر السيئة في أسرع وقت ممكن.
- وبمجرد التعرف على العميل بقدر كافٍ من الثقة، على المحاسب تصنيف مستوى المخاطر المرتبط بالعميل. تحفظ هذه المعلومات رقمياً وبشكل مؤمن حيث يمكن الوصول إليها بسهولة في عمليات التحقق التنظيمية المستقبلية.
- وبعد تحديد الفئة التي ينتمي لها العميل، على المحاسب تحديد ما إذا كان من المطلوب تنفيذ تدابير إجراءات العناية المعززة.

٦. إجراءات العناية اللازمة المعززة

في الحالات التي تكون فيها مخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب مرتفعة، على المحاسب إجراء تدابير العناية اللازمة بالتناسب مع المخاطر التي حددت، وعليه زيادة نطاق متابعة علاقات العمل للوقوف على الأنشطة أو المعاملات المشبوهة أو غير المعتادة.

٦-١ ما هي الحالات التي من المطلوب فيها تنفيذ إجراءات العناية المعززة؟

(أ) علاقات العمل والمعاملات مع العملاء من دول معينة:

- الدول التي حددتها اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبارها دول مرتفعة الخطورة؛ والتعميمات بشأن نقاط الضعف في أنظمة هذه الدول بهذا الشأن الصادرة والمنشورة على الموقع الالكتروني للجنة.
- الدول التي تخضع لمتطلبات العناية المعززة لمجموعة العمل المالي (FATF). تُنشر المعلومات عن هذه الدول على الموقع الالكتروني للجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

(ب) في الحالات التي ترتفع فيها مخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب، خاصة الحالات التالية:-

- المعاملات الكبرى المعقدة وغير المعتادة أو الأنماط غير المعتادة للمعاملات التي ليس لها غرض قانوني أو اقتصادي ظاهر أو واضح.
- معاملات البيع والشراء أو المعاملات التي تتضمن استخدام توكيلات رسمية من خلال عملاء غير مقيمين في الدولة.

الحالات الأخرى المحددة باعتبارها حالات غسيل أموال/ تمويل إرهاب مرتفعة الخطورة بالنسبة للمدققين.

٦-٢ إجراءات العناية المعززة التي على المحاسبين تنفيذها

الهدف من إجراءات العناية المعززة هو تجميع معلومات إضافية عن العميل أو المعاملات وذلك للحد من تورط العميل أو المعاملة في غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب. وبالتالي، فإن إجراءات العناية اللازمة المعززة هي إجراءات معدة خصيصاً لتلائم المخاطر التي يفرضها عميل معين أو معاملة معينة. وعلى المدققين بشكل عام تنفيذ التدابير المعززة المذكورة أدناه، وبإمكانهم إضافة تدابير أخرى إن لزم الأمر:-

- زيادة معدل تكرار ونطاق متابعة علاقات العمل.
- الحصول على معلومات إضافية عن العميل بما في ذلك مهنته، وحجم الأصول والمعلومات المتاحة من خلال قواعد البيانات العامة والمصادر المفتوحة.
- التحديث المستمر لمعلومات تعريف الهوية للعميل وللمعلومات عن الملكية النفعية وذلك بمراجعة السجلات الحالية خاصة بالنسبة للعملاء مرتفعي الخطورة.
- تجميع معلومات إضافية عن الغرض والغاية من علاقات العمل وطبيعتها.
- تجميع معلومات إضافية عن مصادر ثروات العملاء وأموالهم.
- تجميع معلومات إضافية عن الغرض من المعاملات المستهدف إتمامها أو المعاملات التي تمت بالفعل.
- الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل البدء في علاقات عمل أو الاستمرار فيها.
- اتخاذ تدابير معززة لمتابعة علاقات العمل وذلك بتوسيع نطاق ودرجة الإشراف، وتحديد أنماط المعاملات التي تتطلب مزيد من التحري والمراجعة.
- تنفيذ الدفعة الأولى من خلال حساب باسم العميل في أحد المصارف التي تخضع لإجراءات العناية اللازمة تجاه العميل.

٧. إجراءات العناية اللازمة المبسطة تجاه العملاء

يمكن للمحاسب أن يتخذ إجراءات عناية لازمة مختصرة أو مبسطة في حالة العملاء من ذوي المخاطر المنخفضة.

(أ) متى يمكن للمدققين تنفيذ إجراءات العناية اللازمة المبسطة؟

يمكن للمدقق تنفيذ الإجراءات المبسطة في حال استيفاء الشروط التالية:-

- إذا كانت عوامل المخاطر المرتبطة بالعميل أو المعاملة والمحددة في التقييم الوطني للمخاطر منخفضة.
- إذا كانت عوامل المخاطر المرتبطة بالعميل أو المعاملة والمحددة في التقييم الذاتي منخفضة.
- في حال عدم الاشتباه في غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب.
- انعدام عوامل المخاطر المرتفعة، مثل الارتباط بالمناطق مرتفعة الخطورة.

ويمكن أن ينفذ المحاسب (المدقق) إجراءات العناية اللازمة المبسطة إذا كان العميل أو المالك للحصة المؤثرة في شركة ما مدرج في سوق مال مسجل ويخضع لمتطلبات الإفصاح التي تضمن قدر كافٍ من الشفافية فيما يتعلق بالملكية النفعية، أو إذا كان العميل هو شركة تابعة مملوكة بالأغلبية لواحدة من تلك الشركات المدرجة.

(ب) ما هي إجراءات العناية اللازمة المبسطة التي بإمكان المدققين تنفيذها؟

قد تنفذ تلك الإجراءات باتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:-

- التحقق من هوية العميل والمالك المنتفع بعد البدء في علاقة العمل.
- الحد من تكرار عمليات تحديث بيانات العميل.
- الحد من نطاق المتابعة والتحريات المستمرة عن المعاملات بناءً على حد أدنى معقول.
- الحد من عمليات تجميع المعلومات أو اتخاذ تدابير خاصة، لتحديد الغرض والغاية من علاقة العمل وطبيعتها، والرجوع بدلاً من ذلك للغرض من المعاملة وطبيعتها والتي تنفذ بناءً على علاقة العمل التي أسست.

في أي من الحالات التي ينفذ فيها المدقق إجراءات العناية اللازمة المبسطة، عليه أن يوثق تقييم المخاطر وأن يكون مستعداً ليثبت لقسم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الإدارة المختصة أن المخاطر كانت ملائمة ومبررة في هذا السياق.

٨. إعداد قائمة تحقق لمساعدة المحاسبين على تطبيق إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء

على الدول أن تعد قوائم التحقق الخاصة بها لمساعدة المحاسبين على الامتثال للقواعد والنظم الدولية والمحلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وبشكل أكثر تحديداً لمساعدة المحاسبين على تطبيق إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء بشكل ملائم.

٩. المتابعة المستمرة

على المحاسب أن يتابع جميع العملاء باستمرار؛ وأن ينتبه بشكل خاص لجميع المعاملات المعقدة أو غير المعتادة أو الكبرى، أو الأنماط غير المعتادة للمعاملات التي ليس لها غرض اقتصادي أو قانوني واضح أو ظاهر، مثل المعاملات التي تتخطى الحد الأدنى المحدد أو المعاملات غير المتمشية مع نمط أعمال العميل أو وظيفته. وعلى المحاسب أن يفحص أيضاً، في حدود الممكن، المعلومات الأساسية عن المعاملات المذكورة والغرض منها، وأن يعد سجلاً بالمكتشفات. تتطلب المتابعة المستمرة اتخاذ الأنواع التالية من التدابير:-

- متابعة المعاملات التي نفذت بموجب علاقة العمل بين المدقق والعميل لضمان أن المعاملات متسقة مع معرفة المدقق بالعميل، وبأعماله وملف سمات المخاطر الخاص به، وإذا لزم الأمر، بمصدر ثروته ودخله.
- مراجعة السجلات لمساعدة المدقق على التحقق من المستندات والبيانات والمعلومات التي جمعت بتنفيذ إجراءات العناية اللازمة والمتابعة المستمرة للعميل والتأكد من أنها محدثة وذات علاقة.

والمتابعة المستمرة هي التحريات المستمرة عن علاقات العمل. هذه العملية هي عملية مهمة، لأن المعاملات العارضة قد لا تبدو مشبوهة في المقام الأول، إلا أنها قد تكشف عن أنماط سلوكية على مدار فترة زمنية تحتم تغيير ملف سمات المخاطر الخاص بالعميل. تتطلب المتابعة المستمرة:

- متابعة المعاملات على مدار علاقة العمل للتحقق من أن ملف سمات المخاطر الخاص بالعميل متفق مع سلوكياته.
- الاستجابة لأي تغيرات تطرأ على ملف سمات المخاطر، أو أي عوامل أخرى قد تطرأ وتثير الشبهات.
- الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والبيانات والمعلومات ذات العلاقة واللازمة لأغراض إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء.
- ينبغي أن تطبق المتابعة المستمرة على جميع علاقات العمل، ولكن شأنها شأن إجراءات العناية اللازمة الأخرى، قد يزيد نطاقها لتعكس ملف سمات المخاطر الخاص بالعميل.

تتطلب إجراءات المتابعة المستمرة المراجعة الدورية والتحليل الدوري لأعمال العميل (بما في ذلك الاستفسار عن مصادر الأموال، إن لزم الأمر) وذلك للتحقق من اتساقها مع أعمال العميل والتصنيف الأولي للمخاطر.

ينبغي أيضاً إجراء متابعة مستمرة لعلاقات العمل القائمة على أساس المخاطر، وذلك لضمان معرفة المحاسب بأي تغييرات تطرأ على هوية العميل وعلى ملف سمات المخاطر الذي أعد في مرحلة ضم العميل/ قبول العميل.

هذه المتابعة المستمرة تضمن تحديث جميع المستندات والمعلومات التي جمعت وتضمن أنها ذات علاقة وذلك بمراجعة السجلات الموجودة.

في الحالات التي تظهر فيها إجراءات العناية اللازمة وجود اشتباه أو أساس معقول يشير إلى تورط العميل في أعمال إجرامية، على الشركات إبلاغ وحدة المعلومات المالية في الدوائر التابعة لها بتلك المعلومات على وجع السرعة وذلك من خلال تقرير الأنشطة المشبوهة. يدور موضوع القسم التالي حول الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

القسم الخامس

الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

الإبلاغ عن الأعمال المشتبه فيها

يقدم هذا القسم معلومات مهمة للمحاسبين عن نظام الإبلاغ الذي يجب أن يكون متاحاً في جميع الدول، وعما ينبغي الإبلاغ عنه، وإجراءات الإبلاغ، والإجراءات التي تتخذ بعد الإبلاغ.

تنص التوصية رقم ٢٠ من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) على ما يلي: "إذا اشتبهت مؤسسة مالية أو توفر لديها أسباب معقولة تدعوها للاشتباه بوجود أموال ناتجة عن نشاط إجرامي، أو مرتبطة بتمويل إرهاب، فينبغي أن تكون هذه المؤسسة مطالبة، بموجب القانون، بإبلاغ وحدة المعلومات المالية فوراً."

وتطلب التوصية رقم ٢٣ من توصيات (FATF) من المحاسبين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المنصوص عليها في التوصية رقم ٢٠. وتنص التوصية رقم ٢٣ على أنه "ينبغي أن يطلب من المحامين وكتاب العدل وغيرهم من أرباب المهن القانونية والمحاسبين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة عند تورطهم، نيابة عن عميل، في معاملات مالية متعلقة بالأعمال المنصوص عليها في الفقرة (ب) من التوصية ٢٢. وينبغي حث الدول وبقوة على توسيع نطاق مطلب الإبلاغ ليشمل بقية الأعمال المهنية للمحاسبين، بما في ذلك التدقيق".

ويطلب من المحاسبين الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، بالإضافة إلى المعاملات المشبوهة المحددة، وبذلك يمكنهم إعداد تقارير عن بعض السيناريوهات التي تشمل هياكل أعمال مشتبه فيها أو ملفات إدارية ليس لها أساس منطقي اقتصادي مشروع وتنطوي على معاملات مشبوهة، مثل الاختلاس، وتزوير الفواتير أو شراء الشركات لبضائع ليس لها علاقة بأعمالها . ووفقاً لما هو موضح في الإيضاح المرفق بالتوصية ٢٣، لا ترقى محاولات المحاسبين ثني العميل عن التورط في أعمال غير مشروعة لكونها تنبيهاً للعميل.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن النهج القائم على المخاطر هو نهج ملائم لأغراض تحديد الأعمال أو المعاملات المشبوهة، بتوجيه موارد إضافية للمناطق التي حدد أنها مرتفعة الخطورة. وقد توفر السلطات المعنية ذاتية التنظيم معلومات للمحاسبين بإمكانهم الاستعانة بها في النهج الذي يتبعونه عند تحديد الأعمال أو المعاملات المشبوهة، وفقاً للنهج القائم على المخاطر. وعلى المحاسبين إجراء تقييمات دورية لمدى كفاية أنظمتهم التي تستخدم في تحديد الأعمال أو المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها.

وعلى المحاسبين مراجعة إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء في حال اشتباههم في غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب.

١. نظام الإبلاغ

على الحكومات العربية التأكد من أن أنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بها تشمل المحاسبين باعتبارهم منشآت مبلغة ولذا من المتوقع منهم رفع تقارير خارجية لوحدة المعلومات المالية. وعليها أيضاً أن تتأكد من وجود إجراءات إبلاغ داخلي تمكن الموظفين من الإبلاغ في حال معرفتهم أو اشتباههم في غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، علاوة على تعيين مسؤول إبلاغ عن غسيل الأموال، ومسؤوليته استلام تلك التقارير (انظر القسم ٣-٤).

وإذا علم شخص ما (أو كان لديه معلومات تدعوه للاعتقاد) بوقوع عمليات غسيل أموال أو تمويل إرهاب ولم يبلغ مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال بذلك (أو وحدة المعلومات المالية في الحالات الاستثنائية)، فإن ذلك يعد جريمة.

ومن واجبات مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال دراسة جميع تقارير المعاملات المشبوهة الداخلية، وإذا تشكك هو أيضاً في وقوع عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب فعليه أن يرفع تقرير لوحدة المعلومات المالية.

ونظراً لعدم وجود إرشادات محددة بشأن ما يمكن أن يشكل "اشتباهاً" في حالات غسيل الأموال، فما ينبغي البحث عنه هو مؤشر على أن الأموال أو الأصول الناتجة عن معاملة قد وصلت إلى العميل بسبب أعمال غير مشروعة. وفي حالة تمويل الإرهاب، يجري البحث عن مؤشر على أن المعاملة مرتبطة بشكل أو بآخر بالإرهاب، أو بمجموعة إرهابية، أو عملية إرهابية (مخطط لها في المستقبل أو وقعت في الماضي).

والمعاملة المشبوهة هي المعاملة التي تثير الشكوك أو تتسبب في الانزعاج أو القلق أو عدم الثقة – حتى بدون أدلة كافية. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "المعاملة" يشمل المعاملات المكتملة أو المقترحة أو التي توجد محاولات لتنفيذها. والاشتباه ليس مجرد تساؤل فارغ، أو شعور مبهم بعدم الارتياح أو الفهم سواءً كان ناتجاً عن عدم كفاية المعلومات أو الجهل أو السذاجة أو إجراءات العناية غير الكافية من جهة الموظف أو المؤسسة المعدة للتقارير.

فالمحاسبين يشغلون مناصب تمكنهم من اكتشاف غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب بسبب خبرتهم في تنفيذ وتسهيل باقة كبيرة ومتنوعة من الخدمات المحاسبية.

٢. ما الذي يتوجب الإبلاغ عنه ومتى؟

على المؤسسات المبلغة تقديم تقارير المعاملات وتقارير المعاملات النقدية وفقاً لما تتطلبه وحدة المعلومات المالية ذات العلاقة. وتُقدم تقارير المعاملات المشبوهة في حالة تحديد نشاط مشتبه به، أما تقارير المعاملات النقدية فتقدم بخصوص جميع المعاملات النقدية التي تتجاوز مبلغ ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي، أو ما يعادله بالعملات المحلية، سواءً كانت معاملات مشتبه بها أو غير ذلك. وعلى جميع المؤسسات المعدة للتقارير كذلك أن تقدم تقرير امتثال سنوي.

تقارير المعاملات المشبوهة – تقدم هذه التقارير على الفور وخلال سبعة أيام من تاريخ المعاملة أو من وقوع النشاط الذي يعتبر مشبوهاً. وينبغي الإفصاح عن معلومات كافية مثل طبيعة الاشتباه وسببه. وفي حالة وجود مستندات إثبات إضافية، فلابد من تقديمها أيضاً. ويعد تقرير المعاملات المشبوهة بالصيغة التي نصت عليها وحدة المعلومات المالية، وعلى مركز الإبلاغ المالي الإقرار باستلام التقرير.

ويجب تقديم تقارير المعاملات النقدية بخصوص جميع المعاملات النقدية بمبالغ تساوي أو تتجاوز ١٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها بأي عملة، وذلك في حال الاشتباه في المعاملة من عدمه على حدٍ سواء. وتعد تقارير المعاملات النقدية الكترونياً، في الأسبوع الذي نفذت فيه المعاملة. وتقر وحدة المعلومات المالية باستلام التقرير.

تقرير الامتثال السنوي – لا بد أن تفرض قوانين وأنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب تقديم تقرير لوحدة المعلومات المالية يشير إلى مستوى امتثال المؤسسات لتلك القوانين والأنظمة والقواعد الداخلية التي وضعتها تلك المؤسسات لمكافحة تلك الجرائم، على أن يقدم التقرير بحلول ٣١ يناير من السنة التالية إلا إذا غيرت وحدة المعلومات المالية ذلك التاريخ بإخطار كتابي.

٣. الإبلاغ الداخلي

على المحاسبين العاملين عند الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة اتباع الإجراءات التي وضعها أصحاب العمل؛ وفي حال عدم وجود مثل هذه الإجراءات فعلى المحاسبين توجيه النصح لأصحاب العمل لوضع إجراءات للإبلاغ وتعيين مسؤول إبلاغ عن غسيل الأموال وذلك لرفع تقارير بالمعاملات المشبوهة وبأي عمليات غسيل أموال أخرى.

على الشركات أن تضع إجراءات للإبلاغ الداخلي، ولا بد أن تنص هذه الإجراءات بوضوح على ما هو متوقع من الشخص الذي يكتشف معاملة مشبوهة أو الذي قد يعرف بوقوع عملية غسيل أموال. ويتحمل مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال مسؤولية اتخاذ قرار بما إذا كان ينبغي تصعيد المعلومات التي أدرجت في تقرير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية.

ومن الموصى به في هذه الإرشادات أن يحتفظ مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال بجميع تفاصيل التقارير الداخلية عن المعاملات المشبوهة واستبعادها من ملفات العملاء. ويساعد استبعاد المعلومات من ملفات العملاء على تجنب الإفصاح غير المرغوب فيه عن المعلومات وتفادي خطر تنبيه العميل. ينبغي ألا تشمل ملفات العملاء إلا المعلومات ذات العلاقة المطلوبة للأعمال المهنية قيد التنفيذ.

٤. الحالات التي على المحاسبين فيها رفع تقرير الأنشطة/ المعاملات المشبوهة إلى الجهة التنظيمية مباشرة؟

عندما لا يتمكن المحاسبون من إكمال إجراءات العناية اللازمة لأن العميل رفض تقديم معلومات أو عندما يكتشف المحاسبون أن بيانات العميل مزورة أو غير مكتملة، فعليهم:-

(أ) عدم الشروع في علاقة العمل مع العميل أو عدم الاستمرار فيها أو وقف تنفيذها.

(ب) عليهم النظر في تقديم تقرير بالمعاملات المشبوهة لوحدة المعلومات المالية ذات العلاقة أو لوحدة مكافحة غسيل الأموال المتعلقة بالعميل، خاصة إذا رفض العميل تقديم معلومات، أو تراجع عن العملية بعد البدء فيها، أو إذا قدم معلومات مزيفة.

٥. تصعيد مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال التقارير للوكالة المحلية لمكافحة الجريمة

يتحمل مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال مسؤولية اتخاذ قرار بما إذا كانت المعلومات المبلغ عنها داخلياً ينبغي أن تصعد إلى الوكالة المحلية لمكافحة الجريمة. يتعامل مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال مع تصعيد التقارير الخارجية بحذر، وليقرر ما إذا كان عليه التصعيد فعليه أن يطرح الأسئلة التالية:-

- هل أعرف أو أشتبه (أو لدي أسس معقولة لكليهما) أن شخصاً ما متورط في عمليات غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب؟
- هل أعتقد أن شخصاً ما متورط في نشاط أو أن بحوزته عوائد من نشاط أعلم أو أشتبه في أنه كان إجرامياً؟
- من محتويات تقرير الأنشطة المشبوهة الداخلي، هل بإمكاني تحديد المشتبه به أو مكان وجود أي ممتلكات خضعت لعمليات غسيل أموال؟
- هل من المطلوب التقدم بطلب موافقة؟
- هل أعتقد، أو من المعقول أن أظن، أن محتويات تقرير الأنشطة المشبوهة الداخلي قد يساعد، أو سوف يساعد، في تحديد المشتبه بهم أو أماكن الممتلكات التي خضعت لغسيل الأموال؟

- هل بإمكاني تقديم المعلومات اللازمة في تقرير الأنشطة المشبوهة الخارجي دون الإفصاح عن المعلومات التي حصلت عليها في ظروف خاصة؟ يقتصر الإعفاء من الإبلاغ في ظروف خاصة على المستشارين المهنيين ذوي العلاقة ولا يسمح به إلا لأعضاء الجهات المهنية.

لمزيد من الإرشادات عن الإعفاء من الإبلاغ الذي يمنح في ظروف خاصة يرجى الاطلاع على التشريعات الخاصة بكل دولة.

قد يرغب مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال أن يطرح استفسارات معقولة بخصوص الموظفين المعنيين والنظم المستخدمة في المنشآت. وقد تؤكد هذه الاستفسارات حالة الاشتباه وقد تنفيها، وفي حالة النفي تغلق المسألة دون الحاجة لتقديم تقرير أنشطة مشبوهة.

لا توجد صياغة منصوص عليها لتقارير الأنشطة المشبوهة التي ترفع للوكالة المحلية لمكافحة الجريمة. وتوجد عدة طرق متاحة لتقديم التقارير. ونظام تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة للوكالة المحلية لمكافحة الجريمة عبر الانترنت هو آلية التقديم المفضلة. وهذه الآلية متاحة على الموقع الالكتروني للوكالة وتسمح للمنشآت بتقديم التقارير في بيئة الكترونية مؤمنة. وتقبل الوكالة المحلية لمكافحة الجريمة النسخ الورقية من التقارير ولكنها لا تقدم أرقاماً مرجعية تفيد استلام التقارير.

٦. المعلومات التي ينبغي أن تدرج في التقارير الخارجية للأنشطة المشبوهة؟

تعتبر المعلومات التالية معلومات أساسية في هذا النوع من التقارير:-

- اسم المُبلغ.
- تاريخ التقرير.
- اسم المشتبه به أو المعلومات التي قد تساعد في الاستدلال عليه، وقد تكون هذه المعلومات عبارة عن تفاصيل عن الضحية إذا كانت هويتها معروفة. وتقديم أكبر قدر ممكن من التفاصيل سيساعد في تحديد المشتبه به.
- تفاصيل عن الأشخاص الآخرين المتورطين والمرتبطين وكيفية تورطهم.
- الحقائق المتعلقة بما هو مشتبه به وأسباب ذلك. لا بد من توضيح "الأسباب" ليتسنى فهمها دون الحاجة لمعرفة مهنية أو متخصصة.
- مكان وجود أي ممتلكات إجرامية أو معلومات قد تساعد على تحديد أماكنها، مثل تفاصيل بخصوص الضحايا.
- الإجراءات التي تتخذها المنشأة والتي تتطلب الحصول على موافقة.

ويوصى بما يلي بالنسبة لمقدمي التقارير:-

- لا تدرج معلومات سرية غير مطلوبة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.
- أظهر اسم المنشأة، أو الشخص أو مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال الذي يقدم التقرير مرة واحدة، في خانة الهوية ولا تشر إلى ذلك في أي موضع آخر في التقرير.
- لا تدرج أسماء الموظفين المعنيين الذين رفعوا تقرير الأنشطة المشبوهة إلى مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال.
- لا تدرج أطرافاً أخرى باعتبارهم "مواضيع" إلا إذا كانت المعلومات ضرورية لفهم تقرير الأنشطة المشبوهة الخارجي أو استيفاء معايير الإفصاح المطلوبة.

- سلط الضوء وبوضوح على أي مخاوف خاصة قد تكون لدى المبلغ بخصوص سلامته (سواء سلامته الجسدية أو سلامة سمعته أو غير ذلك). لا بد أن تدرج هذه المعلومات في خانة "أسباب الاشتباه/ الإفصاح".

٧. السرية

تقدم تقارير المعاملات المشبوهة التي أعدت بطريقة صحيحة حصانة كاملة ضد أي إجراء يتخذ بشأن خرق السرية، سواءً كان التقرير يدور حول متطلبات أخلاقية مطلوبة أو واجب قانوني ناشئ عن عقد (مثل اتفاقيات عدم الإفصاح). لا تتوفر هذه الحصانة ما لم يكن تقرير الأنشطة المشبوهة مستنداً إلى معرفة أو اشتباه، ولا تتوفر الحصانة إذا كان الغرض من التقرير "دفاعياً"، أي أنه أعد لأغراض الامتثال التنظيمي وليس بسبب اشتباه أصلي.

٨. توثيق قرارات الإبلاغ

للتحكم في المخاطر القانونية، من المهم الاحتفاظ بسجلات كافية بالتقارير الداخلية عن الأنشطة المشبوهة. وعادة ما ينفذ مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال ذلك وعادة ما تشمل تفاصيل بخصوص ما يلي:-

- جميع تقارير الأنشطة المشبوهة التي أعدت.
- كيفية تعامل مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال مع المسائل، ويشمل ذلك أي طلبات للحصول على معلومات إضافية.
- تقييم للمعلومات المقدمة، إلى جانب أي قرارات لاحقة اتخذت بخصوص ما إذا كان ينبغي انتظار التطورات أو محاولة الوصول إلى معلومات إضافية.
- الأساس المنطقي لاتخاذ قرار بما إذا كان سيتم إعداد تقرير خارجي بالأنشطة المشبوهة من عدمه.
- أي نصائح قدمت لفرق العمليات بخصوص الاستمرار في العمل وأي طلبات بالموافقة تكون قد قدمت بهذا الشأن.

قد تكون تلك السجلات بسيطة أو معقدة، وذلك اعتماداً على حجم المنشأة وعملية إعداد التقارير بها، ولكن لا بد أن تشمل نفس المعلومات بشكل عام وأن تُدعَّم بأي أوراق عمل ذات علاقة. وهذه السجلات مهمة لأنها قد تكون لازمة لاحقاً إذا طلب من مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال أو من شخص آخر تبرير الإجراءات التي اتخذت والدفاع عنها.

ولزيادة كفاءة مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال ولسهولة الرجوع إلى التقارير، يمكن إنشاء فهرس بالتقارير وترقيم تقارير الأنشطة المشبوهة بأرقام مرجعية خاصة بكل تقرير.

الحالات الخاصة للإعفاء من الإبلاغ

ينبغي أن تشمل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ظروفاً خاصة يتم فيها الإعفاء من الإبلاغ. فأعضاء الجهات المهنية ذات العلاقة (والتي يشار إليها باعتبارها "الجهات الاستشارية المهنية ذات العلاقة") والتي ترد إليها معلومات بعمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تشتبه فيها (أو التي يكون لديها أسباب منطقية تدعوها لذلك) ليس من المطلوب منها أن تقدم تقارير بالأنشطة المشبوهة إذا كانت المعلومات التي وردت إليها قد وردت في ظروف خاصة (أي خلال تقديم مشورة قانونية أو اتخاذ إجراءات تقاضي). وفي هذه الحالات، وطالما أن المعلومات لم تقدم بقصد ارتكاب الجريمة، فيتوجب عدم الإبلاغ عن هذه المعلومات. لا يتناول الإعفاء من الإبلاغ في الحالات الخاصة إلا تقارير الأنشطة المشبوهة وينبغي تجنب اللبس بينه وبين الامتياز الذي يمنح للمهن القانونية، والذي يمتد أيضاً ليشمل مستندات واستشارات أخرى.

القسم السادس

الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

حفظ السجلات

يصف هذا القسم مسؤولية المحاسب المعد للتقارير المتعلقة بحفظ سجلات عن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. من المسلم به أن "نهج طريقة واحدة تلائم الجميع" هو نهج لا يعمل بشكل جيد بالنسبة لجميع المنشآت المبلغة. ومع ذلك، واتساقاً مع الالتزامات ذات العلاقة، وبموجب قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، على المحاسبين حفظ سجلات ومستندات وأدلة تدعم الامتثال لتلك الالتزامات. وفي الواقع العملي، يحتفظ المحاسب (المدقق) بسجلات للتدليل على امتثاله لقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ولوائحه التنفيذية، وللتدليل بشكل خاص على الامتثال لتطبيق النهج القائم على المخاطر للتخفيف من حدة المخاطر، وتنفيذ إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء والمتابعة المستمرة. تشمل هذه السجلات على سبيل المثال لا الحصر:-

- المستندات والبيانات التي جمعت من خلال تنفيذ إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء.
- ملفات الحسابات.
- مراسلات العمل التي تتم مع العملاء.
- نتائج تحليلات تقارير المعاملات المشبوهة التي نفذت.

لا بد أن تكون سجلات المعاملات كافية لتسمح بإعادة تتبع المعاملات الفردية وذلك لتقديم أدلة، إن لزم الأمر، لملاحقة الأعمال الإجرامية. وبذلك، تؤدي عملية حفظ السجلات إلى اكتشاف المتورطين في الأموال وتمويل الإرهاب وتقديم أدلة مادية يمكن للسلطات المختصة تتبعها وذلك لمحاكمة ومتابعة المجرمين.

١. مدة الاحتفاظ بالسجلات؟

ينبغي أن يطلب من المحاسب/ المدقق حفظ جميع السجلات اللازمة عن المعاملات، المحلية والدولية على حدٍ سواء، لمدة عشر سنوات على الأقل بعد اكتمال المعاملات. وينبغي أن يطلب من المدقق حفظ جميع السجلات التي جمعت من خلال إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء، وملفات الحسابات ومراسلات الأعمال، ونتائج أي تحليل تم إجراؤه، لمدة عشر سنوات على الأقل بعد إنهاء علاقة العمل أو بعد تاريخ المعاملة العارضة.

ينبغي أن يحتفظ المدققون بالسجلات لفترة أطول من عشر سنوات المذكورة أعلاه في الحالات التالية:-

(أ) إذا كانوا قد رفعوا تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية فيما يخص المتقدمين للأعمال أو العملاء الحاليين.

(ب) إذا نما إلى علمهم أن المتقدم بطلب أعمال أو أحد العملاء يخضع لتحريات بموجب جهة إنفاذ قانونية أو سلطة قضائية بسبب قضايا متعلقة بغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وعلى المدققين التأكد من أن جميع سجلات إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء، والبيانات والمستندات أو المعاملات والعمليات متاحة دون أي تأخير للسلطات المعنية عند الطلب. وعلى المدققين أيضاً وضع نظم ملائمة للتأكيد على الاستجابة السريعة لطلبات السلطات المختصة.

٢. مكان حفظ السجلات ؟

السجلات المتعلقة بتقارير الأنشطة المشبوهة الداخلية والخارجية ليست جزءاً من أوراق العمل المتعلقة بالأعمال التي يطلب العميل تنفيذها، وينبغي أن تحفظ بشكل آمن ومنفصل باعتبار أن ذلك إجراء وقائي يجول دون التنبيه والإفصاح غير المقصود لمن يستخدم أوراق العميل بشكل روتيني.

٣. ما الذي تحتاجه المنشآت والمتعلق بترتيبات الأطراف الثالثة؟

يمكن للمنشأة أن تتعاقد مع منشأة أخرى لأداء بعض المهام المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال – إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء أو التدريب على سبيل المثال. وفي هذه الحالات، على المنشأة أن تتحقق أيضاً من أن إجراءات حفظ السجلات لدى الطرف الآخر هي إجراءات ملائمة وكافية لإثبات الامتثال لالتزامات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإذا لم يكن الوضع كذلك، فعلى المنشأة أن تحتفظ بنسخ من السجلات. وعلى المنشأة أيضاً أن تدرس الكيفية التي ستحصل بها على السجلات من الطرف الآخر عندما تحتاجها، إلى جانب معرفتها بالإجراءات التي ستتخذ بشأن السجلات في حال توقف الطرف الآخر عن تقديم الخدمة.

٣. ما هي المتطلبات المتعلقة بالتخلص من البيانات الشخصية؟

قد تتطلب الأنظمة أن تتخلص المنشأة من أي بيانات شخصية بمجرد انقضاء المدة المنصوص عليها في النقطة (١) من هذه الإرشادات، إلا إذا:-

- كان من المطلوب من المنشأة أن تحتفظ بتلك البيانات بموجب التزام قانوني.
- كان من المطلوب من المنشأة أن تحتفظ بالبيانات لأغراض إجراءات تقاضي.
- إذا حصلت المنشأة على موافقة صاحب البيانات بالاحتفاظ بها.

ليس من المطلوب من المنشآت أن تحتفظ بأي سجلات لأكثر من ١٠ سنوات بعد انتهاء علاقة العمل.

القسم السابع

الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

التدريب والتوعية

١. من الذي يجب تدريبه ومن المسؤول عنه؟

تتطلب الأنظمة توعية جميع الموظفين المعنيين (بمن في ذلك الشركاء) بقانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأن يحصل هؤلاء على تدريب منتظم بذلك الخصوص وذلك لتحديد المعاملات التي قد تكون متعلقة بهذه الجرائم والتعامل معها، بالإضافة إلى تحديد أي شيء يثير الاشتباه والإبلاغ عنه. ولا بد أيضاً من التفكير في الأشخاص الآخرين الذين قد يحتاجون إلى تدريب على مكافحة غسل الأموال.

وينبغي تعيين موظف مختص لتحمل مسؤولية تفاصيل البرنامج التدريبي على مكافحة غسيل الأموال. قد يكون هذا الشخص هو مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال أو أحد أعضاء الإدارة العليا. ولا بد من وجود آلية لضمان أن الموظفين المعنيين سيكملون التدريب على وجه السرعة.

ويحق لمن يُتهم بالإخفاق في الإفصاح الدفاع عن نفسه إذا:-

- لم يشتبه هذا الشخص أو يعرف أن شخص ما متورط في غسيل أموال رغم أنه كان من المفروض أن يعلم بذلك.
- إخفاق صاحب العمل في تقديم التدريب الملائم لهذا الموظف.

الدفاع – صاحب العمل لم يوفر التدريب الملائم على مكافحة غسيل الأموال – وهو ما سيعرض صاحب العمل على الأرجح لخطر الملاحقة القضائية بسبب ارتكاب مخالفة تنظيمية.

٢. طرق التدريب ومحتويات البرنامج التدريبي؟

يمكن تقديم التدريب بعدة طرق: وجهاً لوجه، أو الدراسة الذاتية، أو التعلم عن بعد، أو عروض الفيديو، أو مزيج من جميع الطرق.

وينبغي أن يشمل البرنامج التدريبي ما يلي:-

- شرح للقانون في سياق الأعمال التجارية التي تنفذها المنشأة.
- ما يعرف "بعلامات الخطر" وهي العلامات التي ينبغي أن يكون الموظف على دراية بها عند أداء عمله، والتي تتناول جميع جوانب إجراءات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء (على سبيل المثال، الأشخاص الذين قد يثيروا الشكوك بِشأن صحة الأدلة التي يقدمونها) وتقارير الأنشطة المشبوهة (على سبيل المثال الأشياء التي تدعو للاشتباه).
- كيفية التعامل مع المعاملات التي قد تكون متعلقة بغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب (بما في ذلك كيفية استخدام أنظمة الإبلاغ الداخلي)، وتوقعات المنشأة بخصوص السرية، وكيفية تجنب تنبيه العميل.
- المتطلبات ذات الصلة بحماية البيانات.

ينبغي أن تعد البرامج التدريبية لتلائم مجالات العمل بشكل خاص ولتتناول إجراءات العمل ولكي يتمكن الموظفون المعنيون من فهم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي تفرضها خدمات معينة من الخدمات التي يقدمونها وأنواع العملاء الذين يتعاملون معهم، بحيث يتمكن الموظفون من تقدير، على أساس كل حالة على حدة، النهج الذي ينبغي اتباعه. علاوة على ذلك، ينبغي أن تستهدف المنشآت خلق ثقافة مكافحة غسيل الأموال والتي يكون فيها الموظفين المعنيين في حالة دائمة من التنبه لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مع التطبيق المستمر للنهج القائم على المخاطر في التعامل مع إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء.

لا بد من حفظ السجلات التي تبين الأشخاص الذين حصلوا على تدريب، والتدريب الذي حصلوا عليه وتوقيت الحصول على ذلك التدريب. وتستخدم هذه السجلات لمعرفة متى يلزم تقديم تدريب إضافي – مثلاً عندما تتغير مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال معين، أو عندما يتغير الدور المطلوب من أحد الموظفين.

وينبغي أيضاً دراسة وضع نظام اختبارات، أو أي طريقة أخرى للتأكيد على فعالية التدريب.

والهدف العام من التدريب ليس أن يحصل المتدربون على معرفة خاصة بالقانون الجنائي. ومع ذلك، فلا بد أن يتمكنوا من اتقان مستوى معين من المعرفة القانونية والمعرفة بالأعمال وهو المتوقع ممن يشغلون مناصبهم ومن يتمتعون بمثل هذه الخبرات، خاصة عند اتخاذ قرارات بشأن رفع تقارير بالمعاملات المشبوهة إلى مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال من عدمه.

٣. المدة اللازمة للتدريب؟

على المنشآت التأكد من أن الموظفين الجدد المعنيين يحصلون على التدريب على وجه السرعة.

وقد يتأثر مدى تكرار الفعاليات التدريبية بالتغيرات في القوانين أو الأنظمة أو الإرشادات المهنية أو القضايا السابقة والمكتشفات القضائية (المحلية والدولية)، وملفات سمات المخاطر، والإجراءات، وخطوط تقديم الخدمات.

وقد لا يكون من الضروري إعادة البرنامج التدريبي بشكل منتظم، ولكن قد يكون من الملائم إبلاغ الموظفين المعنيين بمستجدات مختصرة لمساعدتهم على التذكر وتوسيع أفق المعرفة وتذكيرهم بكيفية العمل بفاعلية لمكافحة غسيل الأموال.

وبالإضافة إلى التدريب، نحث المنشآت على تنظيم حملات دورية لزيادة الوعي بخصوص غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لتنبيه الموظفين المعنيين باستمرار بمسؤولياتهم الشخصية وبمسؤولياتهم على مستوى الشركة.

ملحق ١

اختصارات

لأغراض هذه الإرشادات، سيكون للاختصارات التالية المعاني المرفقة بها:-

ACR	تقرير امتثال سنوي
CA	محاسب معتمد
CDD	إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء
CGA	محاسب عام معتمد
CMA	محاسب إداري معتمد
CPA	محاسب مهني معتمد
DNFBPs	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
EDD	إجراءات العناية اللازمة المعززة
FATF	مجموعة العمل المالي
FIU	وحدة المعلومات المالية
FRC	مركز الإبلاغ المالي
FSRBs	المجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IESBA	مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين
NOCLAR	عدم الامتثال للقوانين والأنظمة
MENAFATF	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا-FATF)
ML	غسيل الأموال
MLRO	مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال
MLTF	الحسابات المرقمة لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب – الحسابات التي تستبدل فيها هوية حاملها برقم متعدد الخانات معروف للعميل وللمصارف الخاصة فقط.
OFAC	مكتب مراقبة الأصول الأجنبية
PEP	الشخصيات السياسية التي تمثل مخاطر
PIP	شخصية مؤثرة بارزة
RBA	أنظمة النهج القائم على المخاطر
SAR	أمر بحث في تقرير نشاط مشبوه – تصريح رسمي تمنحه محكمة لوكالات إنفاذ القانون بما يسمح لتلك الوكالات بتفتيش مقرات معينة و/أو مصادرة مستندات معينة.
SRBs	الهيئات ذاتية التنظيم
STR	تقرير معاملات مشبوهة
TF	تمويل الإرهاب

ملحق ٢

قائمة المصطلحات

المحاسب: تعرف قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الوقت الراهن المحاسب على أنه المحاسب المعتمد، أو المحاسب العام المعتمد، أو المحاسب الإداري المعتمد، أو إن أمكن، المحاسب المعتمد المهني، أو حافظ السجلات، أو الوكيل الضريبي أو أي شخص آخر يقدم خدمات محاسبية مهنية.

الخدمات المحاسبية: لأغراض هذا الدليل، تشمل هذه الخدمات أي خدمات تقدم بموجب عقد خدمات (أي ليس بموجب عقد عمل) وهو ما يتطلب تسجيل المعاملات المالية أو مراجعتها أو تحليلها أو حسابها أو إعداد التقارير بشأنها.

هيئة/ وحدة مكافحة غسيل الأموال: جهة تحددها أنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في العالم العربي، أو تخول لها صلاحيات للإشراف على امتثال المنشآت لأنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. هذه الهيئات المختصة التي تعين باعتبارها جهات إشرافية على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب هي تلك المذكورة في أنظمة مكافحة هذه الجرائم في العالم العربي.

الترتيب: أي عمل يسهل غسيل الأموال، بما في ذلك التخطيط لتلك العمليات والإعداد لها.

المنشأة/ المنشآت: الشركات، أو الشراكات، أو الأشخاص أو غير ذلك من المنظمات التي تقدم خدمات محددة، وتشمل شركات ممارسة المحاسبة، سواءً كانت مهيكلة باعتبارها شراكات، أو ممارسين فرديين أو مؤسسات. أما علاقة العمل فهي علاقة مهنية أو تجارية بين شخص مختص ما وعميل، والتي: (أ) تنشأ عن عمل هذا الشخص المختص، و(ب) يتوقع من الشخص المختص تقديمها، في التوقيت الذي ينص عليه العقد، وخلال المدة المنصوص عليها.

العميل: طرف في علاقة العمل، أو شخص ينفذ معاملة عارضة، مع منشأة ما.

الموافقة: تصريح بتنفيذ أي نشاط والذي كان سيشكل جريمة غسيل أموال في حال عدم الحصول على الموافقة.

الممتلكات الإجرامية: المنافع المتحققة عن عمل إجرامي والتي يعلم الجاني المزعوم أو يشتبه في أنها منافع ناجمة عن تلك الممتلكات.

إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء: عملية التعرف على هوية العميل والتحقق منها، وذلك لكلٍ من العملاء الحاليين والجدد، وهي خدمات مهنية محددة تنفذ في سياق الأعمال من خلال منظمات أو أشخاص مثل المدققين، أو المحاسبين الخارجيين، أو الممارسين في مجال الإعسار، أو المستشارين الضريبيين، أو مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية.

المحاسب الخارجي: شركة أو ممارس فردي يقدم خدمات محاسبية للغير.

أحد أقارب شخصية سياسية تمثل مخاطر بمن في ذلك الزوج أو الشريك المدني، وأبناء هذا الشخص وزوجاتهم وشركائهم المدنيين، ووالدي هذا الشخص.

مجموعة العمل المالي (FATF): أنشأتها مجموعة الدول السبعة G7 بغرض مكافحة غسيل الأموال.

الإرشادات: الاستشارات التي (١) تصدرها جهة إشرافية أو أي **جهة** معنية أخرى، (ب) تعتمدها جهة مختصة، (٣) تنشر بالأسلوب الذي ترى الجهة المختصة أنه ملائم ليحظى بانتباه مَن سيتأثرون بها.

الاتحاد الدولي للمحاسبين: مهمة الاتحاد الدولي للمحاسبين هي خدمة المصلحة العامة، وتعزيز مهنة المحاسبة على المستوى الدولي والمساهمة في تنمية اقتصادات قوية من خلال التأسيس والترويج للالتزام بمعايير مهنية رفيعة المستوى، لإحداث مزيد من التقارب الدولي بخصوص تلك المعايير وتناول موضوعات المصلحة العامة استناداً إلى رأي الخبراء.
التقرير الداخلي: تقرير يعده مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال في المنشأة.

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) الذي أسس في ١٢ يناير ١٩٨٤ في لندن، المملكة المتحدة، باعتباره منظمة غير هادفة للربح مختصة في مهنة المحاسبة. وقد سُجل المجمع رسمياً في عمان، الأردن، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٩٤ باسم المجمع العربي للمحاسبين المهنيين.

غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: وهو ما يعرف لأغراض هذا الدليل بجرائم متعلقة بتمويل الإرهاب والتي من المطلوب الإبلاغ عنها بموجب القوانين المعمول بها، بالإضافة لجرائم غسيل الأموال المعرفة في القوانين والأنظمة المتعلقة بذلك.

مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال: هو الموظف الذي يتخذ قرارات بخصوص الإبلاغ عن غسيل الأموال وهو ما قد يؤثر على علاقة الشركة بالعملاء وتعرضها لإجراءات جنائية أو قانونية أو تنظيمية أو تأديبية. يتابع هذا المسؤول جميع القرارات التي تتخذ ضمن إطار مكافحة غسيل الأموال.

الموظف المختص: الموظفون (بما في ذلك الشركاء) الذين يتعلق عملهم بالامتثال للأنظمة، أو الذين بإمكانهم المساهمة في تحديد مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها المنشآت والتخفيف من حدتها، أو الموظفون الذين بإمكانهم منع عمليات تمويل الإرهاب وغسيل الأموال واكتشافها بالعلاقة بالمنشآت.

المستشار المهني المختص: محاسب أو مدقق أو مستشار ضريبي من أعضاء جهة مهنية: (أ) تختبر الجدارة وتعتبرها شرطاً للتقدم للحصول على عضويتها؛ (ب) تفرض على أعضائها تطبيق معايير مهنية وأخلاقية وتحافظ عليها، وتفرض عقوبات على عدم الامتثال.

الإفصاحات المطلوبة: هوية المشتبه به (إذا كانت معروفة)؛ ومعلومات أو مواد أخرى بخصوص المعرفة أو الاشتباه بغسيل الأموال (أو أسس منطقية لذلك)؛ وأماكن الممتلكات المغسولة (إذا كانت معروفة).

تقرير المعاملات المشبوهة/ تقرير الأنشطة المشبوهة: وفقاً للتوصية رقم ٢٠ من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، تقدم المؤسسات المالية تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة، أو يقدمها مسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال، أو مواطن معني بالأمر، إلى وحدة المعلومات المالية المحلية إذا كان لدى هؤلاء أسس منطقية تدعو للاعتقاد بأن معاملة ما متعلقة بنشاط إجرامي.

الإدارة العليا: تعني موظف أو مسؤول لديه المعرفة الكافية بتعرض الشركة لمخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ولدية الصلاحيات الكافية لاتخاذ قرارات متعلقة بالتعرض للمخاطر (على سبيل المثال، يشغل منصب يمكنه من تحديد ما إذا كان قد تم ضم عميل مرتفع الخطورة للشركة).

المستشار الضريبي: شركة أو ممارس فردي يقدم للغير خدمات أعمال بخصوص الشؤون الضريبية.

خدمات الامتثال الضريبي – مثل المساعدة في إكمال الإقرارات الضريبية وتقديمها – هي الخدمات، لأغراض هذا الدليل، التي يتضمنها مصطلح "الاستشارات بخصوص الشؤون الضريبية للغير".

جرائم تمويل الإرهاب، هي الجرائم المتعلقة بما يلي:-

- جمع التبرعات (s15 TA 2000) (دعوة آخرين للتبرع بأموال أو ممتلكات بقصد استخدامها في أغراض إرهابية، أو وجود شبهات منطقية حول الغرض من التبرعات)).
- استخدام أو حيازة أموال إرهابية (s16 TA 2000) (تسلم أو حيازة أموال أو ممتلكات بقصد استخدامها في أغراض إرهابية، أو وجود شبهات منطقية حول الغرض من استخدام الأموال أو حيازتها)).
- الدخول في ترتيبات تمويلية: الدخول في ترتيبات ينتج عنها إتاحة أموال أو ممتلكات أخرى، أو إمكانية ذلك، لأغراض إرهابية – يشمل ذلك الحالات التي توجد فيها أسباب منطقية تدعو للاشتباه.
- غسيل الأموال.
- الإفصاح عن معلومات متعلقة بارتكاب جريمة.
- الإخفاق في الإفصاح في القطاع التنظيمي.

التنبيه: إفصاح أحد الأشخاص لشخص آخر عن معلومات أو أي مسائل أخرى ستخضع على الأرجح لتحريات. وقد تشمل عمليات تنبيه المتورطين في غسيل الأموال ما يلي: (١) تغيير طريقة تعامل الشركة مع الحساب؛ (٢) إخطار أشخاص آخرين غير مرتبطين بالتحريات بخصوص الاشتباه؛ أو (٣) تنبيه المتورطين مباشرة بوجود اشتباه.

المالك المنتفع: يشير هذا المصطلح إلى الشخص/ الأشخاص الطبيعيين الذين تؤول إليهم الملكية النهائية أو الذين يسيطرون على شركة عميل و/أو الأشخاص الطبيعيين الذين تنفذ معاملة ما بالنيابة عنهم. ويدخل في هذا المصطلح أيضاً الأشخاص الذين لهم حق السيطرة النهائية الفعالة على شخص اعتباري أو ترتيب ما.

السلطات المعنية: يشير هذا المصطلح إلى الهيئات العامة المنوط بها مسؤوليات مكافحة غسيل الأموال و/أو تمويل الإرهاب. ويدخل في هذا المصطلح بشكل خاص وحدة المعلومات المالية؛ الهيئات التي تعمل في مجال التحريات و/أو الملاحقة القضائية لعمليات غسيل الأموال، والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب، حجز/ تجميد ومصادرة الأصول الإجرامية؛ والهيئات التي تتسلم تقارير بخصوص نقل العملات خارج الحدود وكذلك نقل الوسائل القابلة للتداول لحاملها؛ والهيئات التي تتحمل مسؤوليات إشراف أو متابعة بخصوص مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تستهدف التحقق من امتثال المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لمتطلبات مكافحة هذه الجرائم.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة: هذا المصطلح يعني:-

(أ) الكازينوهات (وتشمل تلك التي تعمل عبر الانترنت والتي تعمل من خلال تبادل الـ "شبس") (الشبس هي رقائق بلاستيكية تستخدم في المقامرة).

(ب) الوكلاء العقاريين.

(ج) المتداولون في المعادن الثمينة.

(د) المتداولون في الأحجار الكريمة.

(هـ) المحامون، وكتاب العدل، وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين والمحاسبين – ويشير هذا المصطلح إلى الممارسين الفرديين، أو الشركاء أو المهنيين الموظفين في شركات مهنية. ولا يتضمن هذا المصطلح المهنيين

"الداخليين" من الموظفين في أنواع أخرى من المنشآت، ولا العاملين في الوكالات الحكومية، الذين يخضعون بالفعل لتدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

(و) مقدم خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية: يشير هذا المصطلح إلى جميع الأشخاص أو المنشآت غير المتضمنة في مواضع أخرى من التوصيات، وهي المنشآت التي تقدم أي من الخدمات التالية لأطراف ثالثة:-

- العمل بصفة وكيل تأسيس لصالح أشخاص اعتباريين.
- العمل بصفة (أو القيام بترتيب لصالح شخص للعمل بصفة) مدير أو سكرتير شركة، أو شريك في شراكة، أو منصب مماثل متعلق بأشخاص اعتباريين آخرين.
- توفير مكتب مسجل، أو عنوان عمل أو عنوان مقر عمل، أو عنوان مراسلات أو عنوان إداري لشركة، أو شراكة أو أي شخص اعتباري أو ترتيب.
- العمل بصفة (أو القيام بترتيب لصالح شخص ما للعمل بصفة) الوصي على صندوق استئتمان أو القيام بأي وظيفة مكافئة لصالح أي شكل آخر من الترتيبات القانونية.
- العمل بصفة (أو القيام بترتيب لصالح شخص ما للعمل بصفة) مساهم مرشح لصالح شخص آخر.

توصيات مجموعة العمل المالي (FATF): التوصيات الأربعون الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).

الشخص الاعتباري: أي منشآت بخلاف الأشخاص الطبيعيين والتي يمكنها تأسيس علاقة دائمة بين العميل والمحاسب أو امتلاك ممتلكات بطريقة أخرى. وقد يشمل ذلك الهيئات الاعتبارية أو المؤسسات أو الجمعيات وغيرها من الكيانات المماثلة ذات العلاقة.

مهني قانوني: في هذا الدليل، يشير هذا **المصطلح** إلى العاملين في المجال القانوني، مثل كتاب العدل في القانون المدني، وكتاب العدل في القانون العام، وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين.

الشخصيات السياسية التي تمثل مخاطر : هذه الشخصيات من الأجانب هي شخصيات كانت تشغل مناصب عامة بارزة في دول أجنبية، على سبيل المثال، رؤساء ولايات أو حكومات، كبار السياسيين، أو كبار موظفي الحكومة، أو قضاة أو عسكريين، أو كبار التنفيذيين في مؤسسات مملوكة للدولة، أو المسؤولين في أحزاب سياسية مهمة. أما الشخصيات السياسية التي تمثل مخاطر من المحليين فهم أشخاص كانوا يشغلون مناصب محلية عامة بارزة، على سبيل المثال، رؤساء ولايات أو حكومات، كبار السياسيين، أو كبار موظفي الحكومة، أو قضاة أو عسكريين، أو كبار التنفيذيين في مؤسسات مملوكة للدولة، أو المسؤولين في أحزاب سياسية مهمة. والشخص الذي يشغل أو كان يشغل منصب بارز في منظمة دولية: فهم أعضاء الإدارة العليا، مثل المديرين، ونواب المدرين، وأعضاء مجالس الإدارات أو ما يعادل ذلك من المناصب. ولا يستهدف تعريف مصطلح الشخصيات السياسة التي تمثل مخاطر من يشغلون المناصب المتوسطة أو صغار العاملين في الفئات المذكورة أعلاه.

علامات الخطر: أي حقيقة أو مجموعة من الحقائق أو الظروف والتي تشير حين أخذها بالاعتبار سواءً بشكل فردي أو بالاقتران بغيرها إلى **ارتفاع** مخاطر وجود أعمال إجرامية. وقد تستخدم علامات الخطر بوضع علامات على وجود أي مؤشر على المخاطر بخصوص حساب يخضع لتحريات للإخطار بأن عمليات تحقق إضافية أو إجراءات وقائية أخرى ستكون مطلوبة بخصوص هذا الحساب.

الهيئات ذاتية التنظيم: هي الجهات التي تمثل مهنة ما (مثل القانونيين أو كتاب العدل أو غير ذلك من المحاسبين أو القانونيين المهنيين المستقلين) والمُشكَّلة من أعضاء من المهنيين ممن يشغلون مناصب لتنظيم الأشخاص المؤهلين للدخول في المهنة وممارستها، وتنفذ هذه الجهات أيضاً وظائف متابعة وإشراف معينة. وعلى هذه الجهات فرض قواعد لضمان التزام ممارسي المهنة بمعايير مهنية وأخلاقية رفيعة المستوى.

المشرفون: يشير هذا المصطلح إلى الجهات المهنية المختصة أو الجهات غير العامة التي تتحمل مسؤوليات تستهدف ضمان امتثال المؤسسات المالية ("المشرفون الماليون") و/أو أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة لمتطلبات مكافحة **غسيل** الأموال وتمويل الإرهاب. أما الهيئات غير العامة (والتي قد تشمل أنواعاً معينة من الهيئات ذاتية التنظيم) فلا بد أن تتمتع بصلاحيات للإشراف على المؤسسات المالية وفرض العقوبات عليها وكذلك على أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة فيما يخص متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا بد أن تكون الجهات غير العامة مخولة بموجب القانون بصلاحيات الوظائف التي تؤديها، على أن تخضع لإشراف السلطة المختصة فيما يتعلق بتلك الوظائف.

المراجع وروابط مفيدة

١. مجموعة العمل المالي، (١٧ يونيو ٢٠٠٨)، إرشادات بخصوص النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب: المبادئ رفيعة المستوى والإجراءات الخاصة بالمحاسبين، FATF ، http://www.fatf-gafi.org/ publications/fatfrecommendations/documents/ fatfguidanceontherisk-basedapproachforaccountants .Html

٢. https://www.imf.org/external/np/leg/amlcft/eng/aml1.htm

٣. https://www.dia.govt.nz/diawebsite.nsf/Files/AccountantsGuidelineFinal/$file/Accountants-Guideline.pdf

٤. https://www.fmu.gov.pk/docs/AML_CFT_Guide_for_Accountants.pdf

٥. https://www.moci.gov.qa/wp-content/uploads/2021/08/Guidance-for-Auditors_20201101.pdf

٦. https: ://www.fatf-afi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf

٧. FATF – مجموعة العمل المالي (FATF)https://www.fatf-gafi.org/

٨. MENAFATF – مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا-FATF) لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب http://www.menafatf.org) /MENAFATF)

٩. https://www.global-amlcft.eu/useful-links-aml-cft /

١٠. https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/4c677a06-7a87-45f2-9f9b-f6be53761dc9.pdf

١١. https://www.sama.gov.sa/en-US/RulesInstructions/AML%20Rules/Money%20Laundering.pdf

١٢. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/e7e10e94-3cd8-4f4c-b6f8-1e14ea9eff80/45464_IFC_AML_Report.pdf?MOD=AJPERES&CVID=mKKNshy

١٣. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/AML-CFT-Judges-Prosecutors.pdf

١٤. https://www.amlu.gov.jo/Default/EN

١٥. https://finance.ec.europa.eu/financial-crime/eu-context-anti-money-laundering-and-countering-financing-terrorism_en

١٦. https://membercheck.com/aml-ctf-regulations-in-the-usa/

١٧. file:///C:/Users/Adli/Desktop/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%20%D8%A2%D8%A8%202022/03002-EX_AML-Guidelines-EN.pdf

١٨. https://amlexperts.com.au/industries/aml-for-accounting-firms/

١٩. https://www.fsa.go.jp/common/law/amlcft/210730_en_amlcft_guidelines.pdf

٢٠. https://www.gov.uk/government/publications/anti-money-laundering-guidance-for-the-accountancy-sector

٢١. https://www.eba.europa.eu/esas-publish-aml-cft-guidelines

www.ascasociety.org